جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق
المجلة العلمية

ما جاء على وزن مَفْعِل أو مَفْعَل أو نحوهما مصدرا أو اسم زمان أو اسم مكان لأبي العرفان محمد بن علي الصّبّان المتوفَّى سنة ١٢٠٦ هـ

إعداد

د/ حسن عيد حسن عبدالدايم
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقرين
جامعة الأزهر – جمهورية مصر العربية

(العدد الثالث عشر)
(الإصدار الثاني١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)
(الجزء الثاني)

علمية- محكمة- نصف سنوية

ما جاء على وزن مَفْعِل أو مَفْعَل أو نحوهما مصدرا أو اسم زمان أو اسم مكان لأبي العرفان محمد بن علي الصّبّان المتوفَّـى سنة ١٢٠٦ هـ

حسن عيد حسن عبدالدايم

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقرين ، جامعة الأزهر، مصر .

البريد الإلكتروني: drhassaneid1246@ azhar.edu.eg

ملخص:

هذا الموضوعُ يَتعلَّقُ بدراسة وتحقيق رسالة الصبان في مفعِل ، وترجِعُ نفاستُها إلى: أنّها مِنْ تأليف ذلكم العلّامة الصَّبّان صاحبِ حاشيةٍ مِنْ أجلِّ وأعظمِ الحواشي على شرح الأشمونيّ للألفية، والآخر: أنَّها أبرزتْ كلَّ ما قيل حول هذين البناءين، وما أشبههما في ثوبٍ جميلٍ، ومِنْ ثَمَّ فهي بمنزلة المرجعِ الذي لا يمكنُ الاستغناءُ عنه في هذا المجالِ.

الهدف من تحقيق الرسالة :

-ما تضمّنتْه تلك الرِّسالةُ مِنْ ذخائرَ، وكنوزٍ علميةٍ عظيمةٍ، فقد أودَعَ فيها مؤلِّفُها خُلاصةَ فكرِه، ومِنْ ثمَّ وجب على الباحثين أن يُوجِّهوا جهودَهم لتحقيقها حتَّى يَعُمَّ الانتفاعُ بها.

-ما احتوتْ عليه تلك الرّسالةُ مِنْ آراء أغفل الحديث عنها في الحاشية.

-اشتمالُها على بعض الآراء التي تحتاجُ إلى تحقيق، وتحليل، وتفصيل.

الكلمات المفتاحية: مفعِل – مصدر – اسم زمان – اسم مكان – الصبان

What came with an active or active meter Or something similar, as a noun, a noun of a time, or a noun of a place By Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban He died in the year 1206 AH He investigated it, presented it, and commented on it

Hassan Eid Hassan Abdel Dayem
Department of Linguistics - College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Al-Qurain - Al-Azhar University - Egypt.
Email: drhassaneid1246@ azhar.edu.eg

Abstract :
This topic relates to the study and verification of Al-Sabban's message in Maf'il, and its value is due to the fact that it is one of This was written by the scholar Al-Sabban, the author of a footnote for one of the greatest footnotes on Al-Ashmouni's commentary For the millennium, and the other: it highlighted everything that was said about these two buildings, and what resembles them in a beautiful garment, and then Then it is an indispensable reference in this field.
The goal of achieving the message:
The relics and great scientific treasures that this letter contained, as its author deposited the summary of his thoughts in it.
Hence, researchers must direct their efforts to achieve it so that it can be widely used.
-The opinions contained in that letter were neglected to be discussed in the footnote.
-It includes some opinions that need investigation, analysis, and detail.
Keywords: active subject - infinitive - time noun - place name - al-Sabban
Keywords: Mafael- Infinitive - Time Noun - Place Name - Al-Sabban

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على خيرِ الأوّلين والآخرين سيّدنا محمدٍ النّبيّ الأمّيّ وعلى آله وصحبه وسلّم آمين.

وبعدُ

فإنّه يطيبُ لي أنّ أُقدّمَ لعُشّاق العربيةِ رسالةً نفيسةً، ألا وهي رسالة (فيما جاء على «مَفْعِل»، و«مَفْعَل»، أو نحوهما) للعلّامة الجليل الشيخ محمد بن علي الصَّبَّان. وترجِعُ نفاستُها لأمرين:

الأول: أنّها مِنْ تأليف ذلكم العلّامة الصَّبّان صاحبِ حاشيةٍ مِنْ أجلِّ وأعظمِ الحواشي على شرح الأشمونيّ للألفية.

والآخـر: أنَّها أبرزتْ كلَّ ما قيل حول هذين البناءين، وما أشبههما في ثوبٍ جميلٍ، ومِنْ ثَمَّ فهي بمنزلة المرجعِ الذي لا يمكنُ الاستغناءُ عنه في هذا المجالِ.

<u>الهدف من تحقيق الرسالة</u> :

قد دفعني إلى تحقيقِ هذه الرّسالةِ أمورٌ، منها:

أ) ما تضمّنتْه تلك الرِّسالةُ مِنْ ذخائرَ، وكنوزٍ علميةٍ عظيمةٍ، فقد أودَعَ فيها مؤلِّفُها خُلاصةَ فكرِه، ومِنْ ثَمَّ وجب على الباحثين أن يُوجِّهوا جهودَهم لتحقيقها حتَّى يَعُمَّ الانتفاعُ بها.

ب) ما احتوتْ عليه تلك الرّسالةُ مِنْ آراء أغفل الحديث عنها في الحاشية.

جـ) أنَّ رسائلَه – ومنها هذا الرّسالة – لم تَنَلْ حظَّها مِنَ الظُّهور كما هو الحال بالنِّسبة للحاشية، مع ما فيها من مادةٍ علميةٍ غزيرةٍ.

د) اشتمالُها على بعض الآراء التي تحتاجُ إلى تحقيق، وتحليل، وتفصيل.

هـ) التّنبيه على ما وقع في تلك الرّسالة مِنْ هناتٍ، أو تجاوزاتٍ.

وإتِماما للفائدة فإنّني سأعرضُ بإيجازٍ فيما يلي التّعريف بالصَّبّان من حيث: مولدُه، ونشأته، وصفاته، وأخلاقه، ومنزلته العلميّةُ، وشيوخه، وتلاميذه، ثمّ أُبيّنُ، منهجي في التَّحقيق، وأضع موازنة بين ما ذكره الصَّبَّان هنا، وما ذكره في الحاشية، وأختتمُ هذه الدِّراسةَ بذكر أوجُهِ النّقد التي يُمكنُ أنْ تُوَجَّه إلى مؤلّفِ هذه الرّسالة.

ثم أضعُ وصفًا للنُّسخ التي اعتمدتُ عليها في تحقيقِ هذه الرِّسالة.

(رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا) (١).

د/ حسن عيد حسن عبدالدايم
مدرس اللغويات في الكلية

(١) من الآية (١٠) من سورة الكهف.

مقدمة الطبعة الثانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هذَّب النفوسَ بمبادئ الإسلام، وطهَّرَ القلوبَ بنورِ القرآن، وشرحَ الصدورَ بعقيدة الإيمانِ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين، وخاتمِ النبيّين، ورحمة الله للعالمين سيّدنا محمدٍ النبيِّ الأميّ، وعلى آله وصحبه، وسلّم آمين، وبعدُ:

فقد قمت منذ سنواتٍ عديدةٍ بتحقيقِ رسالة الصّبان فيما جاء على «مَفْعِل»، أو «مَفْعَل»، أو نحوهما)، وبقراءتي لهذا البحث وجدت أنّ هناك أمورا -غير جوهرية- تحتاجُ لإعادة طباعة البحثِ مرةً أخرى؛ حتى يستفيدَ منها الباحثون، منها:

- ضبطُ كلماتٍ لم تكن مضبوطةً في الطبعة الأولى، وخصوصًا ما يتعلّق بآياتِ القرآن الكريم، والأبنيةِ الصرفيّة.
- إضافةُ بعضِ المراجع التي لم أستطعِ الوُقوفَ عليها مِنْ قبلُ، وقد رأيتُ أنَ يكون لقراءاتي في هذه الكتب أثرُها في هذا البحثِ.
- تصويبُ بعضِ الأخطاءِ المطبعية التي وردتْ في الطبعة الأولى.

د/ حسن عيد حسن عبدالدايم

وصف النّسخ:

نُسَخُ ما جاء على «مفْعَل»، أو «مَفْعَل» أو نحوهما، مصدرًا، أو اسم زمان، أو مكان.

اعتمدْتُ في تحقيقها على ثلاث نسخ:

النّسخة الأولى: تحت رقْم (٢٤٢ / ٤٥٧١٨)، ورمزْتُ لها بالرّمز (أ)، وهي موجودةٌ بدار الكتب المصريةِ، وعددُ لوحاتِها: ثلاثٌ ونصفٌ، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، وفي كلِّ صفحةٍ واحدٌ وعشرون سطرًا، باستثناء الصفحةِ الأخيرة ففيها تسعةُ أسطُرٍ فقط، وسقط مِنْ نهايتها ستةُ أسطرٍ، وهي نسخةٌ خاليةٌ مِنَ الأخطاء إلا ما يقعُ عادة مِنَ النُّسّاخ.

بدايتُها: (بسم الله الرّحمن الرّحيم، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه. الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصّلاةُ والسّلام على سيّدنا محمدٍ سيّدِ المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعينَ وبعدُ فيقولُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه المنّانِ محمدُ بنُ عليٍّ الصّبّانُ غفر الله ذنوبَه، وستر في الدّارين عيوبَه).

نهايتُها: (وكذلك خذْ ميسورَه ودعْ معسورَه يتأوله على أنّ المعنى: خذ ما تيسّر ودعْ ما تعسّر).

النُّسخة الثانية:

بدار الكتب المصرية المصرية تحت رقْم (٢٤٢ / ٥١٢٠٦) ورمزتُ لها بالرّمز (ب).

عددُ لوحاتِها: ثنتان ونصفُ اللّوحةِ، في كلِّ لوحةٍ صفحتانِ، وفي كلِّ صفحةٍ تسعةَ عشرَ سطرًا باستثناءِ اللّوحةِ الأخيرةِ فإنّها مشتملةٌ على صفحةٍ واحدةٍ، وهي نسخةٌ كاملةٌ، بها أخطاءٌ نادرةٌ، ولعلَّ مرجعَها إلى النُّسَّاخِ، وبها بعضُ الكلماتِ المضبوطةِ، وذلك قليلٌ.

بدايتُها: (بسم الله الرَّحمن الرّحيم. الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا محمدٍ سيّدِ المرسلينَ وعلى آله وصحبِه أجمعينَ).

ونهايتُهـا: (قـال مؤلّفُهـا رحمـةُ اللهِ عليـه: تمّـتْ علـى يـدِ جامعِهـا محمـدٍ الصَّبّان لعشرِ ليالٍ بقِيتْ مِنْ رمضانَ سنة ثمان وسبعين ومائةٍ وألفٍ).

النُّسخة الثالثة: بمكتبة الأزهر الشّريف تحت رَقْم (٩٤٩ ٤٨٤٧٢).

عددُ لوحاتِها: ثلاثُ لوحاتٍ ونصفٌ، في اللوحةِ صفحتان، وفي الصّفحة واحدٌ وعشرون سطرًا، ورمزتُ لها بالرّمزِ (جـ)، وهي نسخةٌ كاملة، خاليةٌ مِنَ الأخطاء إلا ما يقعُ عادةً مِنَ النُّسّاخِ.

بدايتُها: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم. الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدنا محمدٍ سيّدِ المرسلينَ وعلى آله وصَحْبه أجمعينَ).

ونهايتُها: (قال مؤلّفُها – رحِمه الله تعالى – : تمّتْ على يدِ جامعِها محمدٍ الصّبّانِ لعشرِ ليالٍ بَقِيَتْ مِنْ رمضانَ سنة ثمان وسبعين ومائةٍ وألفٍ).

نماذج من المخطوط:

صورة النسخة الأولى (ا) الصفحة الأولى

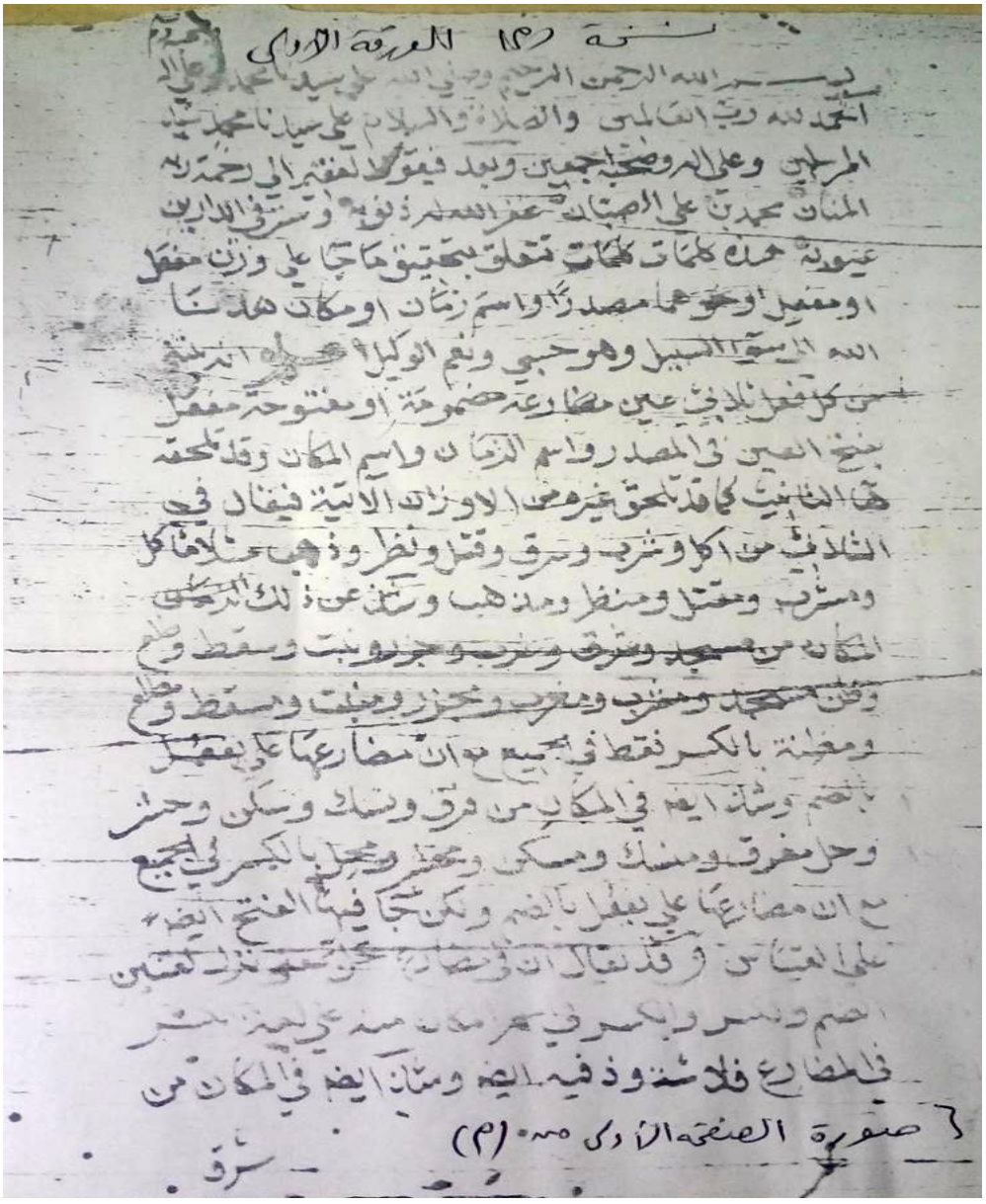

صورة النسخة الأولى (ا) الصفحة الأخيرة

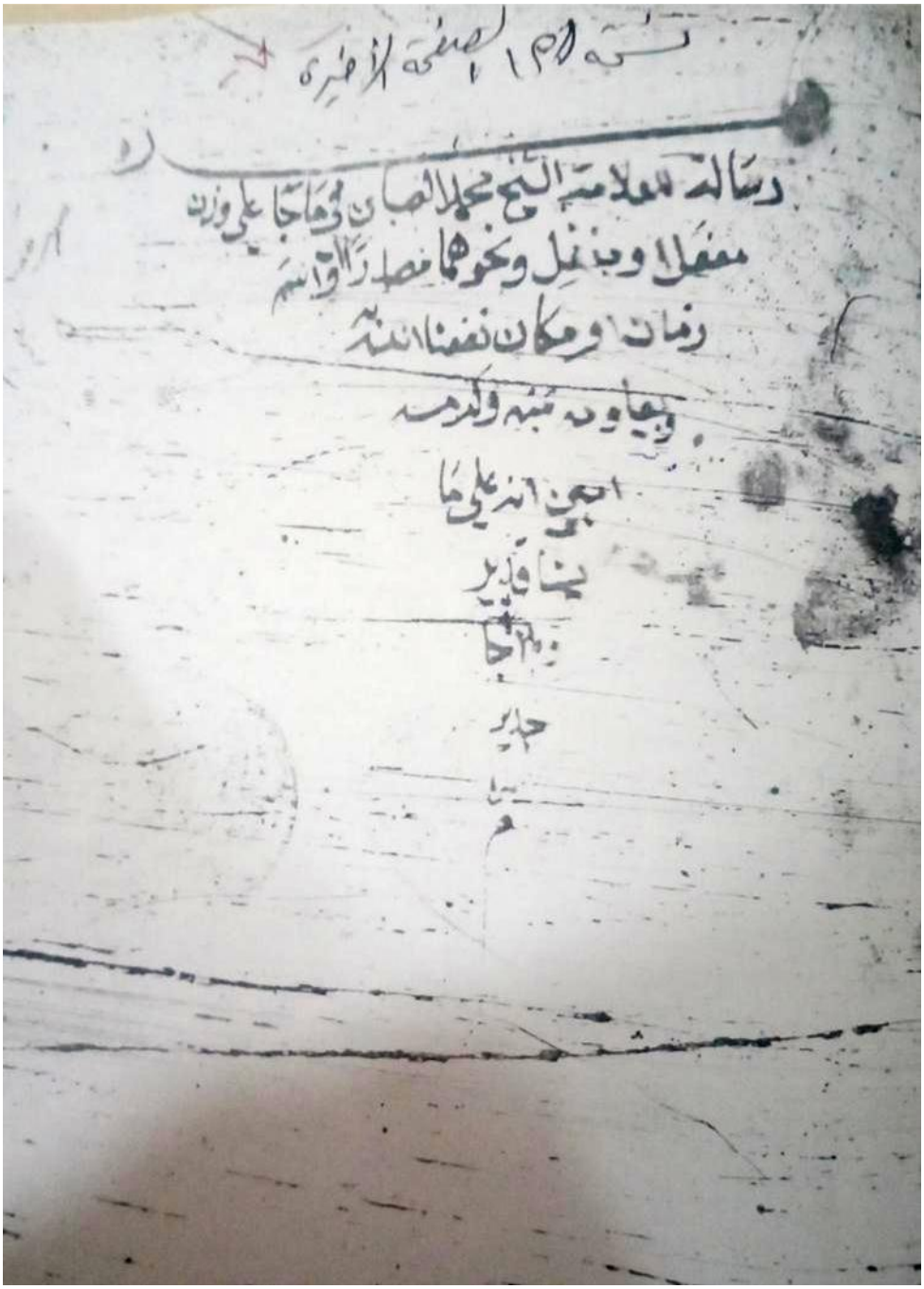

صورة النسخة الثانية (ب) الصفحة الأولى

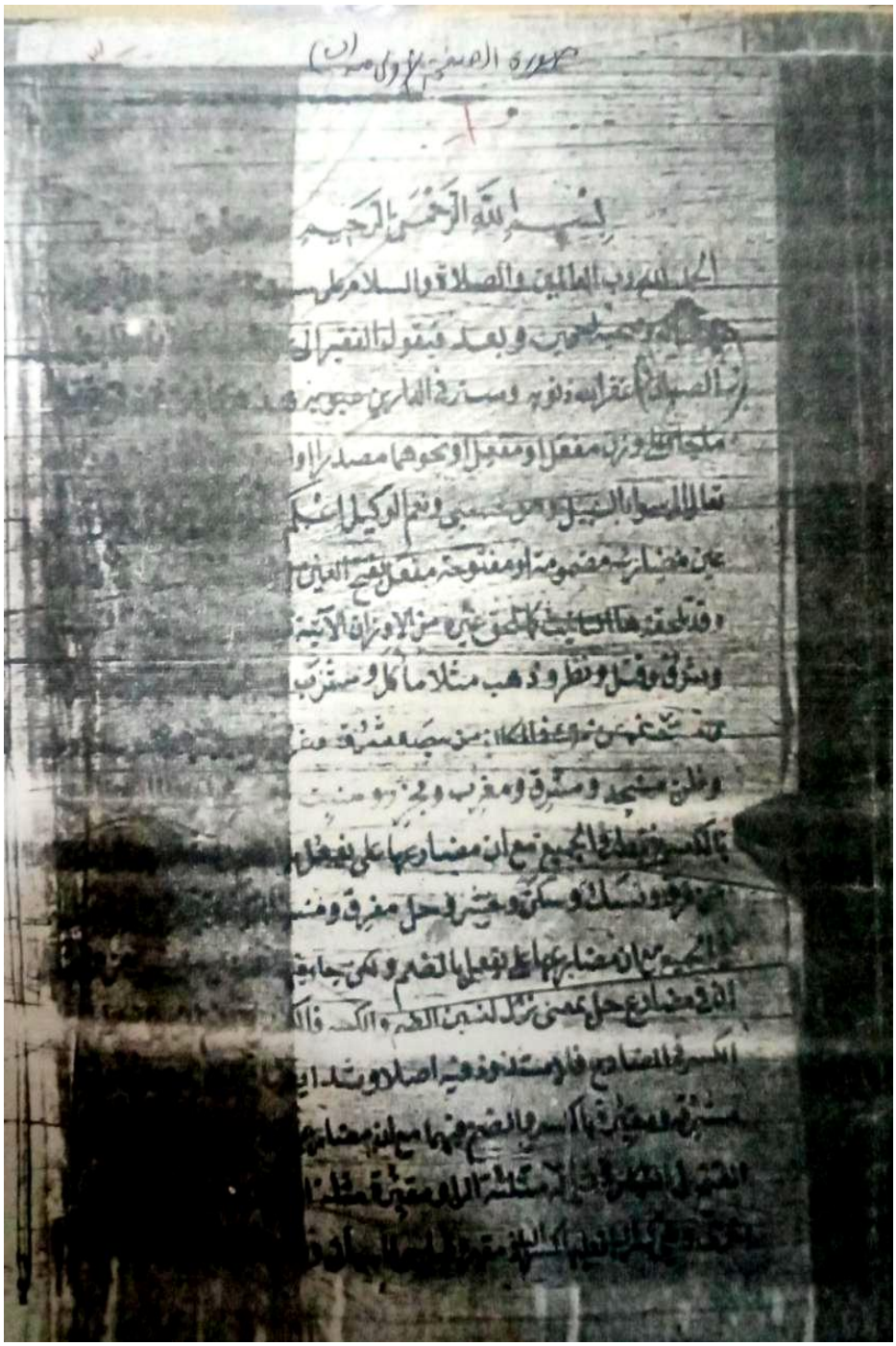

صورة النسخة الثانية (ب) الصفحة الأخيرة

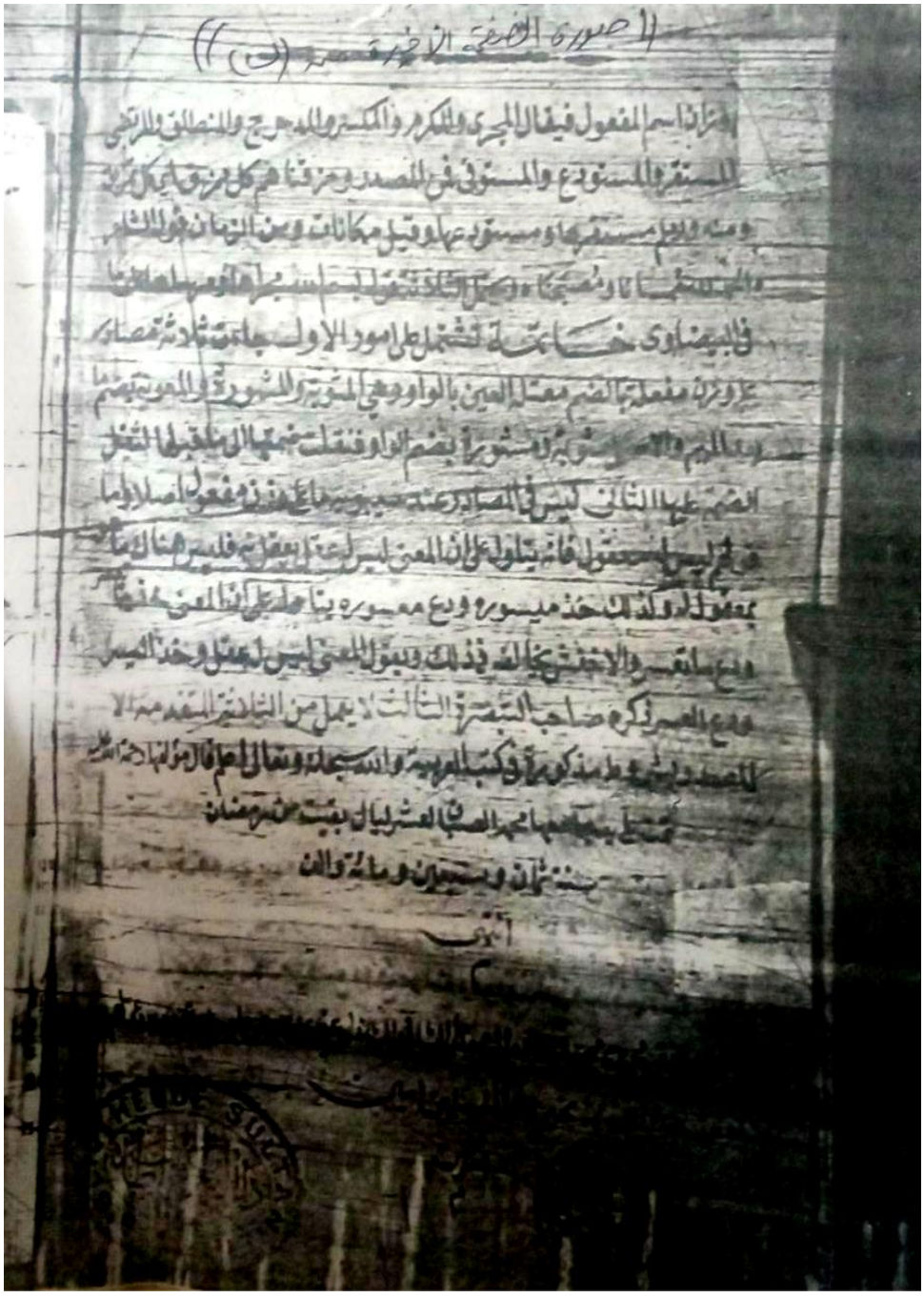

صورة النسخة الثالثة (حـ) الصفحة الأولى

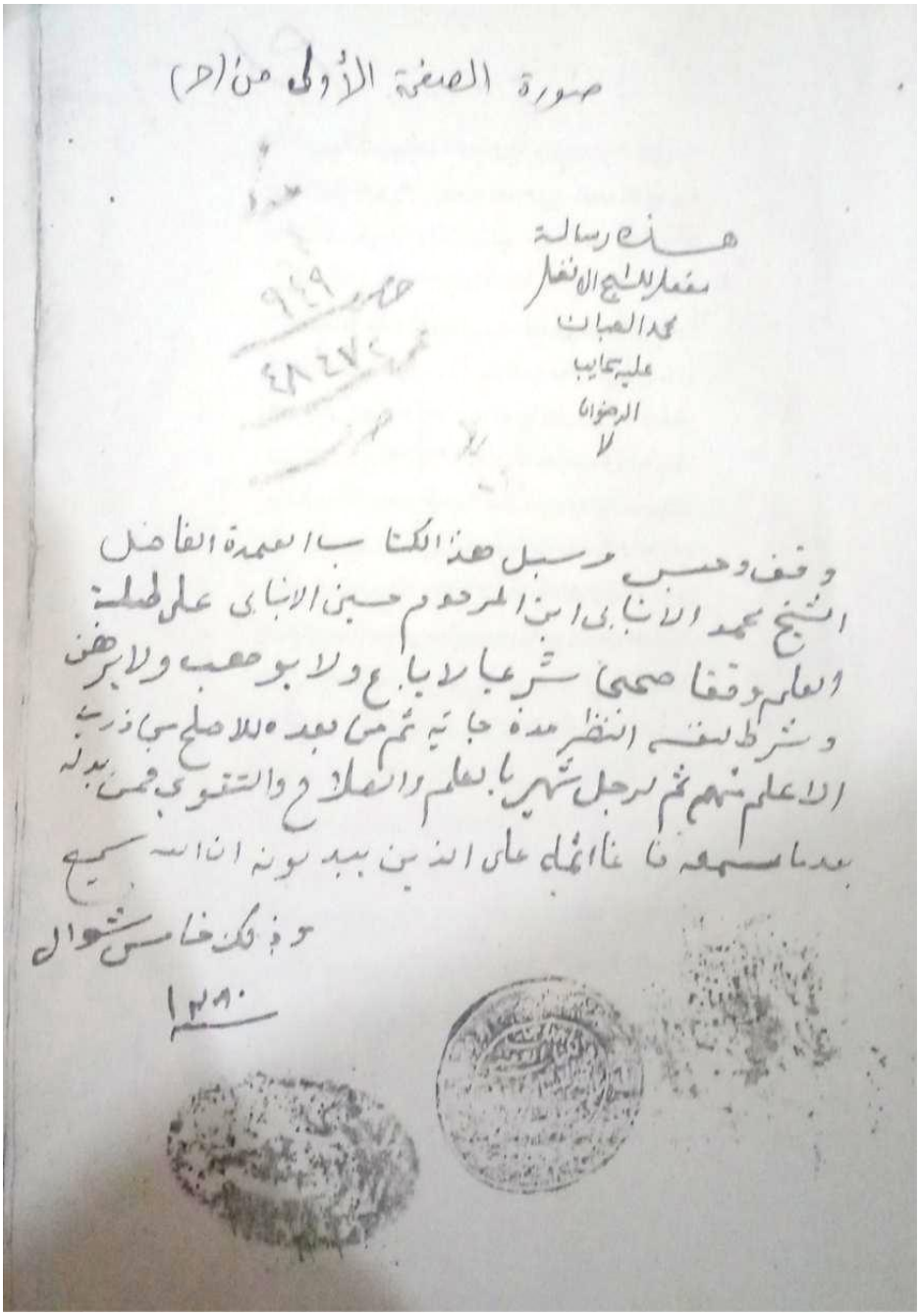

صورة النسخة الثالثة (جـ)الصفحة الأخيرة

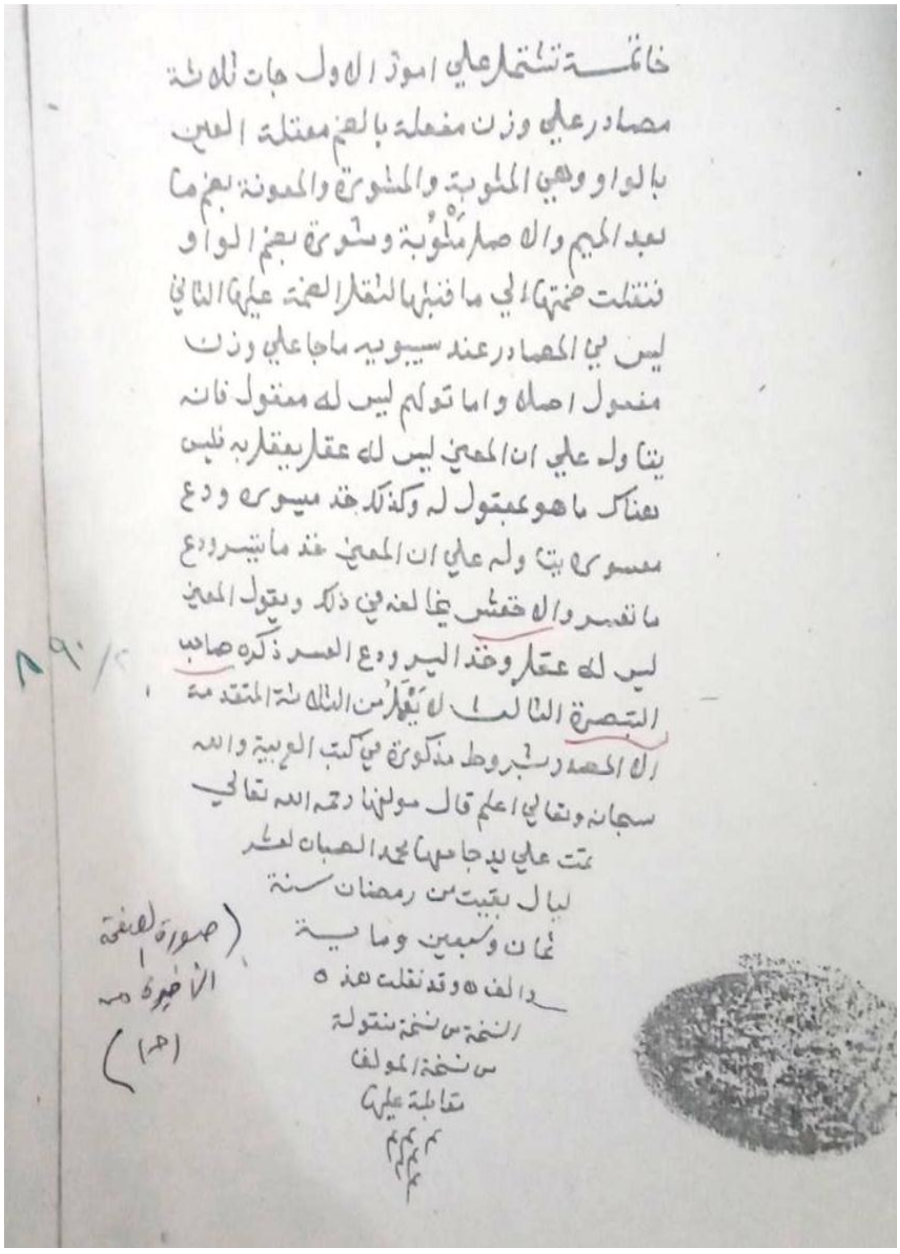
خاتمة تشتمل على امور الاول جات ثلاثة
مصادر على وزن مفعلة بالضم معتلة العين
بالواو وهي المثوبة والمثورة والمعونة بضم ما
بعد الميم والاصل مَثْوُبة ومَثْوُرة بضم الواو
فنقلت ضمتها الى ما قبلها لثقل الضمة عليها الثاني
ليس في المصادر عند سيبويه ما جاء على وزن
مفعول اصلا واما تولم ليس له معقول فانه
يتأول على ان المعنى ليس له عقار يعقل به فليس
هناك ما هو معقول له وكذلك هذ ميسورة ودع
معسورة بيت ولم على ان المعنى خذ ما تيسر ودع
ما تعسر والله يغفر لغة في ذلك ويقول المعنى
ليس له عقار وخذ اليسر ودع العسر ذكره صاحب
التصرة الثالث لا يخلو من الثلاثة المتقدمة
ال المصادر شروط مذكورة في كتب العربية والله
سبحانه وتعالى اعلم قال مولفها رحمه الله تعالى
تمت على يد جامعها محمد الصبان لطف
ليال بقيت من رمضان سنة
ثمان وسبعين ومائة
والف وقد نقلت هذه
النسخة من نسخة منقولة
من نسخة المولف
مقابلة عليها

(صورة الصفحة الأخيرة من (جـ))

الصَّبّان مولده ونشأته:

هو أبوالعرفان محمدُ بنُ عليٍّ الصّبانُ الشافعيّ، وُلِد بالقاهرة[١]، وحَفِظ القرآنَ الكريمَ، والمتونَ، واجتهدَ في طلبَ العلمِ، فأخذ يَدرُسُ النَّحوَ، والصّرفَ، والبلاغةَ، والفقهَ، والمنطقَ، وغيرَ ذلك مِنَ العلوم على أساتذةِ عصرِه.

وظلّ في مُقتبل حياتِه يَعملُ في وقفِ المساجدِ، وكان معانقًا للخُمول والإملاقِ، فلمّا اضمحلّ أمرُ وقفِها اشترى له منزلًا صغيرًا، وسكن به.

وتفرّغ آنذاك لتحصيلِ العلمِ حتّى تبحّرَ في العلوم العقليةِ، والنّقليةِ، واشتُهرَ بالتّحقيقِ، والتّدقيقِ، والمناظرةِ، والجدلِ، وشاع ذكرُه وفضلُه بين العلماءِ المعاصرينَ له بمِصرَ، والشّامِ، ومِنْ ثَمّ أخذَ الخلائقُ يَلتفُّون حولَه، يَنهلونَ مِنْ علمِه، ويَرتَوُون مِنْ رحيقِ فكرِه، وعندئذٍ سَمِعَ به الأمراءُ، فقرّبوه منهم، وأضفَوا عليه الهدايا، ورتّبُوا له راتبًا شهريًّا، فحسُنَ حالُه، وراج أمرُه، وازداد وجاهةً، وشُهْرَةً[٢].

صفاتُه وأخلاقُه:

اشتُهر الصَّبّان بينَ أقرانِه بالعِفَّة، والزُّهدِ، والتّواضُعِ، ولِينِ الجانبِ، فقد كان صوفيًّا ينتمي إلى طريقة «آل وفا»[٣]، وهي جماعةٌ مشهورةٌ بالتَّصُوّفِ.

---

(١) لم تُشِر كتب التَّراجُم إلى العام الذي وُلِدَ فيه.

(٢) ينظر: عجائب الآثار للجبرتي ٢ / ١٣٧ – ١٢٨، والخُطط التوفيقية لعلي مبارك: ٢٨٤/٢، وتاريخ آداب العربية لجرجي زيدان: ٣ /٢٨٩، ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاويّ/ ٢٣٥، والصّبّان في حاشيته على الأشموني في الجزئين الأول والثاني رسالة ماجستير للباحث [١٩٩٢ م] ص/١٩.

(٣) تنسب إلى محمد بن محمد أبي الوفا الشاذليّ المغربيّ التونسي [٧٠٢ – ٧٦٥ هـ] وُلِدَ بمدينة الإسكندرية، ونشأ بها، وسلك طريقَ الأستاذ أبي الحسن الشاذليِّ رضى الله عنه. ينظر: سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة: ٣٩٤/٥.

منزلتُــه العلميــةُ:

تعـدَّدتْ منـابعُ ثقافتِـه، فقـد درس التّفسـيرَ، والحـديثَ، واللغـةَ، والنّحـوَ، والصّـرفَ، والبلاغـةَ، والمنطـقَ، والفلـكَ، والرِّياضـيّاتِ، فكـانَ – بحـقّ– موسـوعةً علميّةً بلا جدالٍ، وظهر هذا في دقّةِ تعبيراتِه، وسلاسةِ أسلوبِه، ومناقشاتِه العلميةِ الواعية، الهادفة التي ردّ بها بعضَ الآراء، ورجّح بعضها الآخر.

ولـم يـأتِ هذا النُّبوغُ مِنْ فراغٍ، وإنّمـا كـان بسببِ ملازمتِـه لعلمـاءِ عصـرِه الأفذاذِ، يرتَوي مِنْ رحيقِ علمِهم، وينهلُ مِنْ معينِ فكرِهم.

وفيما يلي أهمُّ هؤلاء العلماءِ الذين تتلمذ على أيديهم شيخُنا الصّبّانُ، وأهمُّ العلوم التي أخذها عنهم:

شـيوخــه:

١– الشّـيخ حسـن بـن علـيّ بـن أحمـد المِنطـاويُّ، الشـافعيُّ، الأزهـريّ، المِصـريّ الشّـهيرُ بالمدابِغيّ [(١)].

قرأ عليه: صحيح البُخاري.

٢– الشيخ محمد بن محمد الحسنيّ التّونسيّ المغربـيُّ، المالكيُّ، الشّـهير بالبُلَيديُّ مفسِّرٌ، متكلّمٌ، نحويٌّ، بيانيٌّ [(٢)].

قرأ عليـه: صـحيحَ مسلمٍ، وشـرحَ العقائـد النفسـيّةِ لسـعد الـدّين التّفتـازانيّ، وتفسيرَ البيضاوي[(٣)].

---

(١) تـوفِّي سـنة ١١٧٠هـ. تنظـر ترجمتُـه فـي: عجائـب الآثـار للجبرتـيّ: ٢٠٩/١، ومعجـم المؤلفين: ٢٠٥/٢.

(٢) تـوفّي سـنة ١١٧٦هـ. تنظـر ترجمتـه فـي: إيضـاح المكنـون: ١٣٩/١، ٣١٦، ومعجـم المؤلفين: ٢٧٥/١١.

(٣) هو عبدُ الله بنُ عمرَ بنُ محمد بنُ عليٍّ الشِّيرازيّ، أبو سعيدٍ، أو أبو الخير، ناصرُ الدِّين البيضاويُّ: قاضٍ، مُفَسِّرٌ، علّامةٌ. وُلِدَ في المدينة البيضاء (بفارسَ قُرْبَ شِيرازَ)، وولِي قضاءَ شيرازَ مدة. وصُرِفَ عَنِ القضاء، فرحل إلى تِبْريزَ فتُوفِّي فيها سنة ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م مِنْ تصانيفه «أنوارُ التَّنزيل وأسرارُ التَّأويل» المعروف بتفسير البيضاويّ. تنظر ترجمته في: الأعلام: ١٠٩/٤ – ١١٠.

٣– الشيخ عبدالله بنُ عامر بنُ شرف الدّين الشّبراويّ القاهريّ، كان محدِّثًا، فقيهًا، أصوليّا، أديبًا، وولِي مشيخةَ الأزهر[١].

قرأ عليه الصّبّانُ: تفسيرَ البيضاويّ، وتفسيرَ الجلاَلَينِ، وَشرْحَ الجوهرةِ للشّيخ عبدالسّلام الجوهريّ.

٤– أبوالمكارم نجم الدّين محمدُ بنُ سالم بن أحمدَ الحفنيّ، الشّافعيّ، الخلوتيّ، مُحَدِّثٌ، فقيهٌ، فرضيٌّ، نحويٌّ، بيانيٌّ، وولِيَ مشيخةَ الأزهرِ[٢].

قرأ عليه الصّبانُ: صحيحَ البخاري، والجامعَ الصّغير[٣]، وشرْحَ الخزرجيةِ[٤] للشيخ زكريا الأنصاريّ[٥].

٥ – بدرُ الدّين أبوالتُّهامي حسنُ بنُ إبراهيمَ بنُ حسنِ بنُ عليّ بنُ محمد بنُ عبدالرّحمن العقيليّ، الجبرتيّ، الحنفيّ، فقيهٌ، عالمٌ في الفلكِ، والرِّياضيّات[٦].

---

(١) تُوفِّي سنة ١١٧١ هـ = ١٧٥٨ م. تنظر ترجمته في : الخُطط التّوفيقية :٤ / ٣١، وهدية العارفين: ٢ / ٣٢٧.

(٢) توفّي سنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م. تنظر ترجمته في: عجائب الآثار: ١ / ٢٨٩، وهدية العارفين: ٢ / ٣٢٧، والأعلام: ٧ / ٤.

(٣) شرح الحديث لجلال الدين السّيوطيّ ت ٩١١ هـ.

(٤) شرح الخزرجية في علم العروض والقافية لأبي القاسم الفتوح بن عيسى بن أحمد الصِّنهاجيّ تُوفّي سنة ١٤٤٨م.

(٥) هو زكريا بنُ محمدِ بنُ أحمدَ بنُ زكريا الأنصاري المصري، السُّنَيكيّ الشافعيّ، أبو يحيى: شيخ الإسلام. قاضٍ مفسرٌ، مِنْ حُفَّاظ الحديث. ولد في سُنَيكةَ (بشرقية مصر) وتعلَّم في القاهرة وكُفَّ بصرُه سنة ٩٠٦ هـ نشأ فقيرا مُعدما. توفِّي سنة ٩٢٦ هـ = ١٥٢٠م. تنظر ترجمته في: الأعلام للزِّركلي: ٣ / ٤٦.

(٦) تُوفّي سنة ١١٨٨ هـ = ١٧٧٤ م . تنظر ترجمتُه في: عجائب الآثار: ١ / ٢٨٩، وتاريخ آداب العربية: ٤ / ٢٨٣، وهدية العارفين: ١ / ٣٠٠.

قرأ عليه الصّبّانُ: التَّصريحَ بمضمونِ التّوضيحِ للشَّيخ خالدٍ الأزهريِّ، والمطوّلَ[1] للتفتازانيّ، وأخذ عنه ما كتبه عَنْ مذهب الحنفيّة كالدُّرَرِ المختارِ على تنويرِ الأبصارِ[2].

٦- الشّيخُ عطيةُ الأجهوريُّ، الشّافعيّ، البرهانيُّ الضّريرُ، عالمٌ مشاركٌ في الحديث وأصولِه، والمنطقِ، والنّحو، وغيرِها[3].

قرأ عليه الصّبّانُ: شرحَ الأُشمونيِّ على الألفيةِ، وشرحَ التّلخيصِ الصّغير لسعد الدّين التّفتازاني، وشرح السُّلّم للشيخ الملوي.

٧ – الشِّيخُ عليُّ بنُ محمد بنُ مكرم الله الصّعيديّ، العدويّ، المالكيّ[4].

قرأ عليه الصَّبّانُ: مختصرَ السّعد[5] على التّلخيصِ، وشرحَ عبدِالحقِّ[6] على البسملةِ لشيخِ الإسلامِ «زكريّا الأنصاريّ».

---

(١) في شرح التّلخيص للقزويني ت ٧٣٩ هـ. ينظر: بغية الوُعاة: ١ / ١٥٦ – ١٥٧.

(٢) مؤلفه هو: محمد بن علي بن محمد الحِصْني المعروف بعلاء الدين الحَصْكفي،مفتي الحنفية في دمشق (ت ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م).

(٣) توفي سنة ١١٩٤ هـ. تنظر ترجمته في: عجائب الآثار: ١ / ٤، وهدية العارفين: ٦٦٥/١، وإيضاح المكنون: ١ / ٦٠، ٢ / ٣٩٥.

(٤) توفي سنة ١١٨٩هـ = ١٧٧٥م. تنظر ترجمتُه في: عجائب الآثار: ٤٧٦/١ – ٤٧٧، والخطط التّوفيقية: ٩٤/٩ – ٩٥.

(٥) هو مسعودُ بنُ عمرَ بنُ عبدِ الله التَّفتازاني، سعد الدِّين: مِنْ أئمةِ العربيةِ والبيان والمنطق. والمنطق. وُلِدَ بتفتازان مِنْ بلاد خُراسانَ، وأقام بسَرْخَسَ، وأبعده تيمورلنك إلى سَمَرْقَنْدَ، فتوُفِّي فيها، ودُفن في سَرْخَسَ ٧٩٣هـ = ١٣٩٠م. كانت في لسانه لُكْنةٌ. تنظر ترجمته في: الأعلام: ٧ / ٢١٩.

(٦) هو أحمدُ بنُ أحمد بن عبد الحقّ السُّنباطي، شهاب الدين الشافعيّ: فاضل مصريٌّ، مِنْ أهل سُنْباطَ في المحلَّة الكبرى بمصرَ (ت ٩٩٥ هـ = ١٥٨٧ م). تنظر ترجمته في: الأعلام: ١ / ٩٢.

مؤلّفاتـــــــه :

لقد وهبَ الصَّبّانُ حياتَه للعلمِ منذُ نُعومةِ أظفارِه، فنبغَ في شتّى ميادينِ المعرفةِ، وترك مؤلّفاتٍ تتّسمُ بالدِّقَّةِ، وبُعْدِ النّظر في العلوم اللِّسانيةِ كالنّحوِ، والصّرفِ، والبلاغةِ، والعروضِ، كما ألّف في المنطقِ، وعلومِ الدّينِ، وفيما يلي أهمُّ مؤلفاتِه:

أ– في النَّحو:

له حاشيتُه المشهورةُ على منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك للأشمونيّ التي شَهِد بفضلِها كلُّ مَنْ هو على صلةٍ بهذا العلمِ.

ب– في الصّرف:

رسالتُه في «مَفْعِل»، و«مَفْعَل»، وما أشبههما، والتي هي موضوعُ البحثِ.

جـ – في البلاغة:

١– رسالة في علم البيان (خ) بدارِ الكتب المصريةِ تحت رقم: ٩٧٣٦/٢٤٧١٢، وقد حقّقها هاشم محمد هاشم. نشر المكتبةِ الأزهرية للتُّراث.

٢– حاشيةٌ على شرح السَّمرقنديّة ط مصر.

٣– رسالةٌ في الاستعاراتِ (خ) بدارِ الكتبِ المصريَّةِ تحت رقم ٢٤٢/٤٥٧١٨.

٤– الكواكبُ الدّريَّةُ في العلاقاتِ المجازيّةِ (خ) بدارِ الكتبِ المصريّة تحت رقم ٥٧٦٤/٢٦٧٢٦.

٥– شرحٌ على تجريدِ العلّامة البنّائيّ على مختصر السّعد «في علم المعاني» ط بولاق ١٢٩٧هـ.

د – في العروض:

له شرحٌ على منظومةِ الكافيةِ الشّافيةِ في علمَي العروضِ والقافيةِ ط بولاق ١٣٠٧ هـ.

هـ – <u>في علوم الدِّين</u>:

١– إتحـافُ أهـلِ الإسـلامِ بمـا يتعلّـقُ بالمصـطفَى، وفضـائلِ أهـل بيتِـه الكـرامِ. ط مصر.

٢– إسعافُ الرّاغبين في سيرةِ المصطفى، وفضائلِ أهلِ بيتِه الطّاهرين. ط مصر ١٢٨١ هـ.

٣– الرِّسالةُ الكبرى على البسملة. ط الميمنية ١٣٠٨ هـ.

٤– الرّسالة الصّغرى على البسملة. (خ) بدار الكتب ضمن مجاميع/٦٨٣.

و – <u>في المنطق</u> :

١– حاشيةٌ على شرح أحمد الملوي على متن السُّلّم ط بولاق ١٢٨٥ هـ .

٢– حاشيةٌ على شرح آداب البحث للعضد المُلّا حنفيّ في علم المناظرة. ط دار الكتب العلمية ٢٠٤١ م.

٣– حاشـيةٌ علـى شـرح مـتن السُّـلّم (خ) بـدار الكتـب المصـرية تحـت رقـم ٣–١٦٣٣/٣٦ .

بهذه المؤلّفاتِ القيّمـةِ النّافعـةِ يتّضـحُ أنّ شيخنا الصّبّانَ قد أثرَى المكتبـةَ بمؤلفات في شتّى ميادينِ المعرفةِ، فاستفاد منها المتأخّرون عنه، ويَبرُزُ هذا جليًّا فـي هؤلاء العلمـاءِ الأفذاذِ الـذين تتلمـذوا علـى يديـه، واقتفَوا أثرَه، غيرَ أنَّ كتـبَ التّراجُمِ لَمْ تذكُرْ لنا إلا ثلاثةً منهم، وفيما يلي نبذة عنهم:

<u>تلاميـــــــــذه :</u>

<u>١ – موسى البشبيشي :</u>

كان نحويًّا، فقيهًا، منطقيًّا، نشأ بالجامع الأزهر منذُ صغرِه، وحفِظ القرآنَ الكريم، والمتونَ، وحضر دروسَ الأشياخِ في عصرِه، ومنهم الشيخُ الصّبّانُ،

وصار مِنَ الفُضَلاءِ المعدودين، ولم يَزل منقطعًا للعلم والإفادة حتّى تُوُفِّي مطعونًا في سنة اثنتين ومائتين وألف مِنَ الهجرة(١).

٢– أحمد اللّحّام:

حضرَ مِنْ بادية خان يونس في سنة ثمان وسبعين ومائةٍ وألفٍ من الهجرة، وحضر أشياخ عصره، وأكبَّ على تحصيل العلم، ونبغ في ميادينَ كثيرةٍ حتّى تُوفِّي في السنة الثالثةَ عشْرةَ ومائتين وألف من الهجرة . ودُفِن في تربة المجاورين(٢).

٣ – إبراهيمُ بنُ محمدٍ الحريريّ الحنفيّ مفتي السّاداتِ الحنفيّةِ كوالده، تتلمذ على أساتذة عصرِه، ومِنْ بينهم: «الصَّبّان».

تقلّد منصِبَ والدِه في الإفتاء بعد وفاته إلى أنْ تُوفِّي في يوم الاثنين التاسعَ عشرَ مِنْ جُمادَى الأولى، وصُلِّي عليه بالأزهر الشّريف سنة أربع وعشرين ومائتين وألفٍ مِنَ الهجرة(٣).

منهج التّحقيق :

١– كتبتُ النَّصَّ على وَفْقِ القواعدِ الإملائيةِ، ولم أتقيَّدْ برسمِه.

٢– ضبطتُ النَّصّ المُحقَّقَ بالشّكل.

٣– خرّجْتُ الآياتِ القرأنيةَ بذكرِ رقْم الآية في سورتِها.

٤– خرّجتُ الشّواهدَ الشّعرية بنسبتها إلى قائليها، وإكمال ما جاء مقصورًا منها على شطرٍ واحدٍ.

٥– خرَّجتُ الآراءَ التي نسبها الصَّبّانُ للعلماء، وذلك بالرُّجوع إلى مُؤلَّفاتهم.

---

(١) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار: ٦٣/٢، وحِلية البشر في تاريخ القرن الثالثَ عشرَ لعبدالرّازق البيطار (ت ١٣٣٥ هـ)/ ١٥٦٥.

(٢) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار: ٢ / ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٣) المرجع نفسه ٣ / ٢٨٠.

٦- وضّحتُ بعضَ ما لم يذكرْه الصّبّانُ في بعضِ المسائلِ.
٧- أشرتُ إلى بعضِ مواطنِ القصورِ في الرِّسالةِ، ودعَمْتُ رأْيي بالأدلةِ الدّامغةِ، والحُجَجِ القويةِ، والبراهينِ السّاطعة.
٨- عقدتُ موازنة بين رسالةِ الصّبّانِ، وما جاء في حاشيتِه فيما يتعلَّق بـ «مَفْعِل»، أو «مَفْعَل»، وما أشبههما.
٩- ذكرتُ نُبْذة عَنْ بعضِ العلماء الذين ذكرهم الصَّبّانُ في رسالته.

<u>موازنـــة بين الرســـالة والحاشيـــــة</u>

مَنْ يُمْعِنُ النَّظرَ في هذين المؤلّفين يرى أنّ هناك تقاربًا بينهما فيما يتعلّق بهذين البناءين، وما ضاهاهما، ويُدرك أيضًا أنّ كلًّا منهما مُكَمِّلٌ للآخر، إلا أنّه – أي الصّبّان – قد خصّ الرِّسالةَ بمزيدٍ مِنَ التَّفصيلِ في بعضِ المواطنِ، وقد أشار إلى هذا صراحةً في الحاشيةِ، حيثُ قال: [وقد أفردْتُ مسألةَ «مَفْعل» برسالةٍ، فمَنْ أراد إشباعَ الكلامِ فيه فعليه بها].

والمُدَقِّقُ في هذه الفقرةِ يَرى أنّها تُوحي بأمرين:

<u>أحدهما</u>: أنّ تأليفَه للرِّسالة سبق تأليفَه للحاشية.

<u>والآخر</u>: أنّه خصَّ هذين البناءين بمزيدٍ مِنَ التّفصيلِ والتّحليلِ في رسالتِه، بخلافِ تناوُلِه لهما في الحاشية، فكان مبنيًا على الإيجاز.

وليس معنَى هذا أنّه يُمْكِنُ الاستغناءُ بالرّسالة عمّا في الحاشيةِ؛ لأنَ هناك أشياءَ ذكرَها في الحاشيةِ، ولم يتعرّضْ لها في الرِّسالةِ، وفيما يلي أسوقُ موازنةً بين هذينِ المؤلَّفين فيما يتعلّقُ بـ «مَفْعل»؛ ليتّضحَ مِنْ خلالها مدَى التَّقارُب بينهما، وأنّهما يُكمِّل كلٌّ منهُما الآخرَ.

أ <u>– فيما يتعلّق بالأمثلة</u>:

يُكثِرُ الشيخُ الصّبّانُ – أحيانا – مِنَ الأمثلةِ في رسالتِه، بينما يكتفِي بالتّعليقِ على ما ذكره الأشمونيُّ مِنْ أمثلة في الحاشيةِ فقط، وأحيانًا يكونُ العكسُ، وهذه نماذجُ تُبَيِّنُ ذلك:

١ – صياغةُ المصدرِ الميميِّ مِنَ المضارعِ المفتوحِ العين، أو المضمومِها صحيحِ اللَّام:

ذكر الصَّبّان في رسالته ستةَ أمثلةٍ:

ثلاثةً مِنْ باب «نصر»، هي: «مَأكَل»، و«مَقْتَل»، و«مَنْظَر»، ولعلّه نَوّعَ الأمثلةَ هنا للإشارةِ إلى أنّه لا فرقَ في ذلك بين المهموزِ، والسّالمِ المتعدّي بنفسِه، والمتعدِّي بالحرف.

وشاهدًا مِنْ باب «ظَرُف»، هو: «مَشْرف» ، ومثالًا مِنْ بابِ «عَلِم» هو: «مَشْرب»، وآخرَ مِنْ باب «فَتَح» هو:«مَذْهَب»[١].

واكتفَى في حاشيته بالتّعليقِ على مثالينِ فقط ذكرهما الأشمونيُّ، أحدهما مِنْ بابِ: «نصر» هو: «مَقْتَل»، والآخرُ مِنْ بابِ «فتح» هو: «مَذْهب»[٢].

٢– مجيء المصدر مِنَ المضارعِ المفتوحِ العينِ صحيحِ اللَّامِ:

ذكر في الحاشية مصدرينِ أتيَا على «مَفْعِل»، أو «مَفْعِلة» بكسرِ العينِ شُذوذًا، هما: «مَجْمِع»، و«مَحْمِدة»، وورد فيهما الفتحُ على القياسِ[٣]، واقتصرَ في الرِّسالة على «مَحْمِدة» فقط[٤].

٣– صوغ الزَّمانِ والمكانِ مِنَ المضارعِ المكسورِ العينِ:

ذكر في الرِّسالة ثلاثةَ أمثلةٍ، هي: مَضْرِبُ النَّاقةِ، ومَجْلِسُ زيد، ومَفِرُّ عمرٍو بالكسر.

ولعلّه عدَّدَ الأمثلةَ؛ ليَدُلَّ على أنّه لا فرقَ في ذلك بينَ السّالمِ المتعدّي بنفسِه، واللازمِ، وبينَ المُضَعَّفِ[٥].

---

(١) ينظر: التّحقيق ص ٢٧.

(٢) ينظر: الحاشية: ٢ / ٣١١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣١٢ .

(٤) ينظر: التّحقيق ص ٣١ .

(٥) ينظر: التّحقيق ص ٣٢

واكتفَى في الحاشيةِ بالتّعليقِ على مثالٍ ذكره الأشمونيُّ، هو: مَضْرِب[١].

٤- <u>المصدرُ المصوغُ مِنَ المضارعِ الصحيحِ المكسورِ العين:</u>

أوضح أنَّ القياسَ فيه فتحُ العينِ، وذكر ثلاثةَ شواهدَ في رسالته، هي: مَجْلِس، ومَضْرِب، ومَفِرّ[٢]، بينَما اقتصرَ في الحاشيةِ على شاهدٍ واحدٍ ذكره الأشمونيُّ، هو: «مَضْرِب»[٣].

٥- <u>المصدرُ مَنَ المعتلِّ اللَّامِ</u>:

أفاد أنّه يَجِبُ فتحُ عينِ المصدرِ منه مطلقًا، سواءٌ كُسِرتْ عينُ مُضارعِه، أوْ لا، وذكر منها سبعةَ شواهدَ في رسالتِه، هي:

مِنَ النّاقصِ: مِنْ باب نَصَرَ: «مَغْزَى»، ومِنْ باب ضَرَبَ: «مَرْمَى»، ومِنْ باب: فَرِحَ: «مَرْقَى».

ومِنَ اللفيف المفروق: مِنْ باب: ضَرَبَ: «مَوْقَى»، و«مَوْعَى».

ومِنَ اللّفيف المقرون: مِنْ باب ضَرَبَ: «مَهْوَى»، و«مأوَى»[٤].

واكتفَى في الحاشية بالتّعليق على ثلاثةِ شواهدَ ذكرها الأشمونيُّ مِنْ ثلاثةِ أبوابٍ مِنَ النّاقصِ، هي:

«مَرْمَى» مِنْ بابِ ضَرَبَ، و«مَغْزَى» مِنْ بابِ: نَصَرَ، و«مَرْقَى» مِنْ بابِ: فَرِحَ[٥].

---

(١) ينظر: الحاشية: ٢ / ٣١٢ .

(٢) ينظر: التّحقيق ص ٣١

(٣) ينظر: الحاشية: ٢ / ٣١٢ .

(٤) ينظر: التّحقيق: ٣٥ .

(٥) ينظر: الحاشية: ٢ / ٣١٢.

ب – ما يتعلّقُ بتفصيلِ بعضِ الآراءِ، أوالمسائلِ:

١ – المصدر مِنَ الأجوفِ اليائيّ:

أفاد في حاشيته أنَّ فيه ثلاثةَ آراءٍ:

الأولُ: فتح العين، فيُقالُ: مَبات.

الثّاني: التّخييرُ بين الفتحِ والكسرِ مطلقًا، فيُقالُ: مَبات، ومَبيت.

الثالثُ: الاقتصارُعلى ما سُمِعَ فقط، فلا يُقالُ في: «مَعاش»: «مَعِيش»، ولا في «مَحيض»: «مَحاض»(١).

واقتصرَ في الرّسالة على الرّأيين: الأولِ، والثّاني فقط(٢).

٢ – صياغة اسمَي الزّمان والمكان مِنَ اللّفيفِ المفروق:

أفاد الشّيخُ الصَّبَّانُ أنَّه يَجبُ فتحُ عينِ «مَفْعل» مطلقا مِنَ المعتلّ اللامِ(٣)، وهذا ما عليه جمهورُ الصّرفيين.

وأوضحَ في الرِّسالة أنّ هناك رأيًا آخرَ مفادُه أنّ اسمَي الزَّمان والمكانِ مِنَ المفروقِ يأتيان على «مَفْعِل» بكسرِ العين، فيُقال: «مَوْقِي»، و«مَوْعِي» بكسر القاف والعين(٤).

ولم يتعرَّض لهذا الرَّأيِ في الحاشيةِ، ولعلَّه؛ لعدمِ الاعتدادِ به.

٣ – مجيء المصدرِ على «مَفْعول»:

صرَّح الشّيخُ الصَّبّانُ في الرِّسالةِ بأنّ هناك رأيين:

أحدهما: لسيبويهِ(١)، مفادُه أنّه ليسَ في المصادرِ ما جاء على وزنِ «مَفْعولٍ» أصلا، والآخرُ للأخفش(٢)، مفادُه أنّه يجوزُ إتيانُه على «مَفْعولٍ»(٣).

---

(١) ينظر: الحاشية: ٢ / ٣١٢.

(٢) ينظر: التّحقيق/ ٣٣

(٣) ينظر: الحاشية: ٢ / ٣١١ .

(٤) ينظر: التّحقيق/ ٣٥ .

ولم يُصَرِّحْ في الحاشية بأنّ الرَّأيَ الثانيَ هو رأيُ الأخفشِ، فقالَ: قولـه– أي الأشـمونيُّ–: «يجـيء المصـدرُ» أي عنـدَ غيـرِ سـيبويهِ، فقـد نقـلَ صـاحبُ المصباحِ[٤] عن بعضهم أنَّ سيبويهِ يُنكرُ مجيءَ المصدرِ على مَفعولٍ، ويُؤوِّلُ ما أَوْهمَ ذلك[٥].

وقولـه: [عند غير سيبويه] تُوهمُ أنّ كلَّ النّحـاةِ ما عدا سيبويهِ يُجَوِّزون مجيء المصدرِ على «مَفْعول»، مع أنّ الذي أجاز ذلك هو الأخفش.

جـ – اللُّغاتُ الواردةُ في بعضِ الأفعالِ:

قد يَقتصرُ الشَّيخُ الصَّبّانُ على لغةٍ واحدةٍ فقط في موضعٍ واحدٍ، بينما يَذكُرُ أكثرَ مِنْ لغةٍ في موضعٍ آخرَ، وهذا نموذجٌ لذلك:

– **ما شذّ مِنَ المكانِ، وأتى مُثلَّثَ العينِ:**

وجـاء بتثليـث العـين «مَهْلـكٌ ومَهْلكـةٌ»، أي مفـازة، و«مَقْدرة» أي حاجـة، و«مَقْبرة»، و«مَشْرقة» بالشين المعجمة والقاف، أي موضع القُعودِ في الشَّمسِ، و«مَزْرعة»[٦].

=

(١) قال سيبويه: ٤ : ٩٧ : وأما قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمرٍ يوسَرُ فيه، أو يعسَرُ فيه.
وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه.

(٢) ينظر: الأصول في النّحو: ٣ / ٢٨٤.

(٣) ينظر: التّحقيق: ٤٣ .

(٤) في المصباح المنير للفيّومي: ٦٩٨/٢: وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ مَنَعَ مَجِيءَ الْمَصْدَرِ مُوَازِنَ مَفْعُولٍ، وَأَنَّهُ تَأَوَّلَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فَتَقْدِيرُ «مَعْسُورِهِ وَمَيْسُورِهِ» عِنْدَهُ مِنْ وَقْتٍ يُعْسِرُ فِيهِ إلَى وَقْتٍ يُوسِرُ فِيهِ.

(٥) ينظر: الحاشية: ٢ : ٣٠٩.

(٦) حاشية الصّبان: ٢ / ٣٠٩ .

وعقَّب في الرِّسال بقوله: و«مَقْبرة» مثلثةٌ، لكن في مضارع «قَبَر» لغةٌ أخرى، وهي كسرُ الباءِ، فعليها كسرُ الباءِ في «مَقْبرة» قياسيّ(١).

ولم يتعرّضْ لهذه اللغةِ في الحاشيةِ.

د – شروطُ الثُّلاثي الذي يُصاغُ منه المصدرُ:

أفاد الشيخُ الصَّبّانُ في الحاشية أنّ شرطَ الفعل الذي يُصاغ منه المصدرُ أنْ يكونَ مُتَصَرِّفًا(٢)، ولم يذكرْهذا الشّرطَ في الرِّسالة.

هـ – مجيء المصدرِ على «مَفْعُلة» بضمِّ العين:

أورد الشيخُ الصَّبّانُ في الرِّسالة إتيانَ المصدرِ على «مَفْعُلةٍ» بضمِّ العينِ، ومثَّل له بثلاثةِ أمثلةٍ، هي:

«المثُوبةُ»، و«المَشورةُ»، و«المَعونةُ»(٣)، ولم يتعرّضْ لها في الحاشية.

لعلَّني – بعد عقدِ هذه الموازنةِ – لا أكونُ مُغاليًا إذا قلتُ: إنَّ هذين المؤلّفينِ يُكَمِّلُ كلٌّ منهما الآخرَ فيما يتعلّق بـ«مَفْعل»، فلا يُمكنُ الاستغناءُ بأحدِهما عَنِ الآخرِ.

(١) ينظر: التّحقيق: ٢٩

(٢) الحاشية: ٢ / ٣١١ .

(٣) ينظر: التّحقيق ص ٤٣ .

تحقيق الرِّسالة:

ما جاء على وزن «مَفْعِل»، أو «مَفْعَل»، ونحوهما مصدرًا، أواسم زمان، أو مكان للعلّامة الصَّبّان.

بسم الله الرحمن الرّحيم

(وصلّي الله على سيّدنا محمدٍ وعلى آله)[١]

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيِّدنا محمدٍ سيِّدِ المرسلينَ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ، وبَعْدُ:

فيقولُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه المَنّانِ[٢] محمدُ بنُ عليٍّ الصَّبَّانُ غفرَ اللهُ ذُنوبَه، وستر في الدّارين عيوبَه:

هذه كلماتٌ[٣] تتعلَّقُ بتحقيقِ ما جاء على وزنِ: «مَفْعِلٍ»، أوْ «مَفْعَلٍ»، أوْ نحوِهما مصدرًا، أو اسمَ زمانٍ، أو مكانٍ.

هدانا اللهُ إلى سواءِ السّبيلِ، وهو حَسْبي ونِعْمَ الوكيلُ.

اعْلَمْ أنَّه يُبنَى مِنْ كلِّ فعلٍ ثلاثيّ[٤] عينُ مضارعِه مضمومةٌ[٥]، أومفتوحةٌ[٦]: «مَفْعَلٌ» بفتحِ العينِ في المصدرِ[٧]، واسمِ الزّمانِ، والمكانِ.

---

(١) لم ترد في (ب) ، ولا (جـ).

(٢) في لسان العرب / حنن: الحَنّانُ المَنّانُ أَي الَّذِي يُنْعِمُ غيرَ فاخِرٍ بالإنعام.

(٣) مكرَّرة في (أ)، والصّوابُ حذفُ إحداهما.

(٤) أي صحيح كما سيأتي في صـ، ومتصرّف، فلا يُبنَى مِنَ الجامد كـ «ليس»، و«عسَى».

(٥) أي سواء أ كان مِنْ باب «ظَرُف» كـ «شَرُف»، أم من باب «نَصَر» كـ «أكل».

(٦) أي سواء كان مِنْ باب «عَلِم» كـ «شَرِب»، أو مِنْ باب «فَتَح» كـ «ذهب».

(٧) إنّما لم يُبْنَ المصدرُ، واسما الزمان والمكان من «يَفْعُل» المضموم العين على «مَفْعُل»؛ لأنَّه ليس في الكلام «مَفْعُل»، وبُنِي على فتح العين، ولم يُبْنَ على كسرة؛ لخِفَّة الفتحةِ، و«غذا» جاء مفتوحًا في المضموم العين، فهو في المفتوحها أجدرُ.
يقول سيبويه – رحِمه الله – في ٤ / ٩٠: وأمَّا ما كان «يفعُلُ» منه مضمومًا فهو بمنزلةِ ما كان «يفعَلُ» منه مفتوحًا، ولم يَبْنُوه على مثالِ «يَفْعُل»؛ لأنّه ليس في الكلام «مَفْعُلٌ»، فلمَّا لم= يكنْ إلى ذلك سبيلٌ، وكان مصيرُه إلى إحدى الحركتين ألزَمُوه أخفَّهما. وذلك قولُك: «قَتَل يقتُلُ»، وهذا المَقْتَل. وقالوا: يَقُومُ، وهذا المَقامُ.

وقد تلحقُه هاءُ التَّأنيثِ(١)، كما تلحقُ غيرَه مِنَ الأوزانِ الآتية(٢).

فيُقالُ في الثّلاثِ مِنْ «أكل»، و«شَرِبَ»، و«شَرُف»(٣)، و«قَتَل»، و«نظر»(٤)، و«ذهب» مثلا: «مَأكَلٌ»، و«مَشْرَبٌ»، و«مَشْرَفٌ»(٥)، و«مَقْتَلٌ»، و«مَنْظَرٌ»، و«مَذْهَبٌ».

وشذّ عَنْ ذلك المكان مِنْ سَجَدَ، وشرَقَ، وغرَب(٦)، وجزَرَ، ونبَتَ، وسَقَط، وطلَع، وظنَّ: مَسْجِدٌ(١)، ومشرِقٌ(٢) ومَغْرِبٌ، ومَجْزِرٌ(٣)، ومَنْبِتُ، ومَسْقِطُ(٤)،

---

(١) ذلك كالمَظنّة في الصّحيح، والمودّة في المعتلّ الفاء بالواو.

(٢) لعلّه نوّعَ الأمثلة هنا للإشارة إلى أنّه يستوي في صياغةِ المصدرِ، واسمَي الزّمان والمكان على «مَفْعَل» بفتح العين الأفعال الواردة مِنَ الأبواب: نصر، وعَلِم، وظَرُف، وفَتَح.
وأتى بثلاثةِ شواهدَ مِنْ باب نصر؛ للإشارة إلى استواء المهموز في ذلك كـ «أكل»، والسّالم كـ «قتل»، و«نظر»، وللإشارة أيضا إلى أنّه لا فرقَ في صياغة المصدر واسمَي الزّمان والمكان على «مَفْعَل» بين المتعدِّي بنفسه كـ «أكل»، و«قَتَل»، والمتعدّي – أحيانا – بالحرف كـ «نظر».

(٣) في «أ» و«سرق»، ولا يخفَى بُعْدُه؛ لأنَّه مِنْ باب «ضَرَب»؛ وحديثه في هذا الموضع عنِ عنِ المفتوح العين في المضارع، أو المضمومها.
وفي (ب) «وشرق» وهو مستبعدٌ أيضًا؛ لأنَّه قد ذكره في الشّاذّ الذي ورد على «مَفْعِل» بكسر العين. ينظر: التحقيق ص٢٧ .
و«شرف» يردُ مِنْ ثلاثة أبوابٍ، هي: ظَرُف، ونَصَر، وطرِب. يقولُ ابن منظور في لسان العرب/ شرف: شَرُفَ يَشْرُفُ شَرَفًا، وشُرْفَةً، وشَرْفَةً وشَرَافَةً، فَهُوَ شَرِيفٌ. وَقَدْ شَرَفه وشَرَفَ عَلَيْهِ وشَرَّفَه: جَعَلَ لَهُ شَرَفًا.... وَمَنْكِبٌ أَشْرَفُ: عَالٍ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ ارْتِفَاعٌ حَسَنٌ، وَهُوَ نقِيض الأَهدإ. يُقَالُ مِنْهُ: شَرِفَ يَشْرَفُ شَرَفًا. اهـ.
ولعلّه أراد أحد هذه الأبوابِ، أو أرادها كلَّها، وإن كان المُرجّحُ أنّه أراد إتيانه مِنْ باب «ظَرُف»؛ لذكره ثلاثة أمثلة مِنْ باب نصر.

(٤) يَرِدُ هذا الفعلُ متعدّيًا بنفسه، وبالحرف. في لسان العرب/ نظر: نَظَره يَنْظُره نَظَرًا، ومَنْظَرًا، ومَنْظَرَةً، ونَظَر إليه. والمَنْظَر: مَصْدَرُ نَظَر.

(٥) ساقطةٌ مِنْ (أ)، و(ب).

(٦) في المرجع نفسِه/غرب: غَرَبَتِ الشمسُ تَغْرُبُ غُروبا ومُغَيْرِبانًا: غابَتْ فِي المَغْرِبِ.

=

(١) ذهب سيبويه وتَبِعه الرّضي إلى أنّه اسمٌ للبيتِ، ولا يُراد به موضعُ السُّجودِ، ولو أريدَ ذلك لقيل: مَسْجَدٌ بفتح الجيم. يقول سيبويه في ٤ / ٩٠: وأمَّا المَسْجِدُ فإنَّه اسمٌ للبيتِ، ولستَ تُريدُ بـه موضـعَ السُّجودِ، وموضـعَ جبهتِك، لـو أردتَ ذلـك لقلـتَ مَسْـجَدٌ. وينظـر: شـرح الشّافية: ١ / ١٨٣، وشرح لامية الأفعال لبَحْرق / ٥٣، وفي ارتشاف الضّرب ١ / ٢٢٩: وقال الفرّاء: وسَمِعنا: المَسْجَد، والمَسْكنَ والمطْلَع يعني بالفتح.

ونصُّ الفراء في معاني القرآن ٢ / ١٤٨ – ١٤٩: فإذا كَانَ يَفْعُلُ مضموم الْعَين مثل: يَدْخُلُ ويَخْرُجُ آثرت العربُ فِي الاسم منه، والمصدر فتح الْعَين إلا أحرفًا مِنَ الأسماءِ ألزموها كسرَ الْعَين فِي مَفْعِل. مِنْ ذَلِكَ: المسجِدُ، والمطلِعُ، والمغرِبُ، والمشرِقُ، والمسقِطُ، والمفرِقُ، والمجزِرُ، والمسكِنُ، والمَرْفِقُ مِنْ رَفَقَ يَرْفُق، والمنسِك مِنْ نسك ينسُك، والمنبِتُ. فجعلوا الكسرَ علامةً للاسم، والفتحَ علامةً للمصدر. وربَّما فتحه بعضُ العرب (فِي الاسم).

وقد سمِعْنا المسجد والمسجَد وهم يريدون الاسم، والمطلَع والمطلِع.

والنصب فِي كلّه جائزٍ، وإن لَمْ تسمعه فلا تُنكرنه إن أتى.

(٢) فـي لسـان العرب / شرق: شَرَقَت الشمسُ تَشْرُق شُروقا وشَرْقا: طَلَعَتْ، وَاسْمُ الْمَوْضِعِ المَشْرِق، وَكَانَ الْقِيَاسُ المَشْرَق، وَلَكِنَّهُ أَحَدُ مَا نَدَرَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. وينظر: المقرّب / ٣٩٢، وارتشاف الضّرب: ١ / ٢٢٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٤، وشرح لامية الأفعال / ٥٣.

(٣) في لسان العرب/ جزر: والجَزَّارُ والجِزِّيرُ: الَّذِي يَجْزُرُ الجَزورَ، وَحِرْفَتُهُ الجِزارَةُ، والمَجْزِرُ بِكَسْرِ الزَّايِ: مَوْضِعُ الجَزْر.

وينظـرُ: المقـرّب / ٣٩٢، وارتشـاف الضّـرب: ١ / ٢٢٩، والمسـاعد علـى تسـهيل الفوائـد: ٦٣٤/٢، وشرح لامية الأفعال/ ٥٣.

(٤) ورد بالوجهين: الفتح على القياس، والكسر على الشّاذّ. في لسان العرب/ سقط: ومَسْقِطُ الشَّـيْءِ ومَسْـقَطُه: مَوْضِـعُ سـقُوطه، الأَخيـرةُ نَـادِرَةٌ. وَقَـالُوا: الْبَصْـرَةُ مَسْـقَطُ رأْسـي ومَسْقِطُه.ولم= يذكرْ سيبويهِ سوى الكسرِ، حيث قال في ٤ / ٩٠: وقالوا: البصرةُ مَسْقِطُ رأسي، للموضع، والسُّقوطُ المسقَطُ.

ومطلِع[١]، ومَظِنّةٌ[٢]بالكسر فقط في الجميع، مع أنّ مضارعَها على«يَفْعُلُ» بالضَّمِّ.

وشذَّ أيضًا في المكان مِنْ: فرَق، ونسَك، وسكَن، وحشَرَ، وحلَّ: مَفْرِق[٣]، ومنسِك[٤]، ومسكِن[٥]، ومَحْشِر[٦]، ومحِلّ بالكسر في الجميع، مع أنّ مضارعَها على «يَفْعُل» بالضّمِّ، ولكن جاء فيها الفتحُ أيضًا على القياس.

وقد يُقالُ: إنَّ في مضارع «حَلَّ» بمعنى نَزَلَ لغتين: الضّمّ، والكسر[٧]، والكسر في اسم المكان منه على لغة الكسر في المضارع، فلا شذوذَ فيه أيضًا.

وشذّ أيضًا في المكانِ مِنْ: شَرَقَ وقبَر: مَشْرِقة[١]، ومَقْبِرة بالكسر، والضّمِّ فيهما، مع أنَّ مضارعَهما على يَفْعُلُ بالضّمِّ، وجاء فيهما الفتحُ على القياس.

---

(١) هذا ما ذهب إليه سيبويه، وابنُ عصفورٍ، فقد اقتصرا على الكسرِ فقط. قال سيبويه: والمَطْلِع لمكان الطُّلوع. وينظر: المقرب/ ٣٩٢.

وأفاد ابنُ مالك أنّه ورد بالوجهين: الفتح على القياس، والكسر على الشّذوذ، حيث قال في المساعد: ٢ / ٦٣٤: وبه – أي بالكسر – مع الفتح: مطلِع، ومفرِق، ومَحشِر، ومسكِن، ومَنْسِك، ومَحِل أي مَنْزل، فهذه الستةُ جاء فيها الكسرُ مع الفتحِ الذي هو القياسُ لضمِّ عينِ المضارعِ، ومثلُها: مناص. ويدعمُ هذا الرّأيَ ما ورد في القاموس حيثُ يقولُ صاحبه/ طلع: طَلَعَ الكَوْكَبُ والشمسُ، طُلوعًا ومَطْلَعا ومَطْلِعا: ظَهَرَ، كأَطْلَعَ، وهما للمَوضِعِ أيضا.

(٢) في الصِّحاح/ ظنن: ومظِنَّة الشئ: موضعُه ومألفُه الذى يُظَنُّ كونُه فيه، والجمعُ المَظَانُّ. يقال: موضعُ كذا مَظِنَّةٌ مِنْ فلان، أي مَعْلَمٌ منه.

(٣) في لسان العرب/ فرق: ومَفْرِقُ الطَّرِيقِ، ومَفْرَقُهُ: مُتَشَعَّبُه الَّذِي يَتَشَعَّبُ مِنْهُ طَرِيقٌ آخَرُ.

(٤) في المصباح المنير/ نسك: وَالْمَنْسَكُ بِفَتْحِ السِّينِ، وَكَسْرِهَا يَكُونُ زَمَانًا، وَمَصْدَرًا، وَيَكُونُ اسْمَ الْمَكَانِ الَّذِي تُذْبَحُ فِيهِ النَّسِيكَةُ وَهِيَ الذَّبِيحَةُ وَزْنًا وَمَعْنًى.

(٥) ساقطة من (جـ). في القاموس المحيط/ سكن: والمَسْكَنُ، وتُكْسَرُ كافُه: المَنْزِلُ.

(٦) في المرجع نفسه/ حشر: والمَحْشِرُ، ويفتحُ: مَوْضِعُهُ.

(٧) يُعضِّدُه ما ذكره أبوحيانَ في البحر المحيط ٢: / ٩٧ – ٩٨: وَحَلَّ بِالْمَكَانِ: نَزَلَ بِهِ، وَمُضَارِعُهُ جَاءَ بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا.

فـ «مَشْرقة» مثلثة الرَّاء، ومثلثة الباء، لكن في مضارع «قبر» لغة أخرى، وهي كسرُ الباء[٢]، فعليها كسرُ الباء في «مقْبرِة» قياسيّ[٣]؛ لما سيأتي[٤].

وشذّ في المصدرِ مِنْ: رفَق، وطلَع: مَرْفِق، ومَطْلِع بالكسر، مع أنَّ مضارعَهما على «يَفْعُلُ» بالضّمِّ[٥]، لكن الثاني جاء فيه الفتحُ عَنِ الحجازيين على القياس، وكسره عندَ تميم، فَعُلِم أنَّ في «مَطْلع» إذا كان مصدرًا لغتين[٦].

=

(١) في لسان العرب/ شرق: والمَشْرَقة والمَشْرُقة والمَشْرِقة الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، وخصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الشِّتَاءَ. وفي ارتشاف الضَّرب:١ / ٢٢٩ وجاء مثلثًا: مَهلك، ومقدرة، ومأربة، ومَقبرة، ومزرعة، ومَشرقة، ومعذرة.

(٢) في المصباح المنير/ قبر: وَقَبَرْتُ الْمَيِّتَ قَبْرًا مِنْ بَابَيْ قَتَلَ، وَضَرَبَ: دَفَنْتُهُ.

(٣) في (أ) قياس.

(٤) يُشير إلى أنّ المكانَ مِنْ باب ضرَب يأتي على مَفْعِل بكسر العين.

(٥) يردُ عليه أنَّ «رَفق» يأتي منْ ثلاثةِ أبوابٍ، هي: نصر، وظرُفَ، وطَرِبَ. يقول ابنُ منظور/ رفق: الرِّفْق: ضِدُّ العنْفِ. رَفَق بالأَمر، وَلَهُ وَعَلَيْهِ يَرْفُق رِفْقا، ورَفُقَ يَرْفُقُ، ورَفِقَ: لطَفَ.

(٦) هذا ماذكره سيبويه، حيث قال في ٤ / ٩٠: وقد كسروا المصدرَ في هذا كما كسروا في يَفْعَلُ، قالوا: أتيتُكَ عندَ مَطْلِعِ الشَّمس، أي عند طلوعِ الشَّمس. وهذه لغةُ بني تميم، وأمَّا أهلُ الحجازِ فيفتحون. اهـ.

وذهب بعضُ النُّحاة كالفراء إلى أنّ «المطْلَعَ» بالفتح هو الطُّلوعُ، والمَطْلِع بالكسر هو الموضعُ الذي تطلُع منه، فقد قال في معاني القرآن ٣ / ٢٨١: المطلَع: بالفتح هُوَ: الطُّلوع، والمطلِع: المشرِقُ، والموضعُ الَّذِي تطلُعُ مِنْهُ إلّا أنَّ العربَ يقولون: طلعتِ الشَّمسُ مطلِعا فيكسِرون. وهم يريدون: المصدرَ، كما تقولُ: أكرمتُك كرامةً، فتجتزِئُ بالاسم مِنَ المصدر.

قال السِّيرافي في شرح الكتاب٤ / ٤٦٣: والقولُ ما قاله سيبويه؛ لأنَّه لا يجوزُ إبطال قراءة مَنْ قرأ بالكسر – يُريد قراء الكسائي –: (حتّى مَطْلع الفجر) [القدر/ ٥]، ولا يحتمل إلا الطُّلوع؛ لأنَّ «حتَّى» إنّما يقعُ بعدها في التَّوقيت ما يحدثُ، والطُّلوعُ هو الذي يَحْدُثُ، والمَطْلِع ليس بحادثٍ في آخرِ الليل؛ لأنَّه الموضع. وينظر: ارتشاف الضّرب: ١ / ٢٢٩، وشرح لامية الأفعال/ ٥٣.

وأمَّا إذا كان اسمَ مكانٍ فهو بالكسرِ لا غير، وشذّ في المكان مِنْ «جَمَعَ»، وفي المصدر مِنْ «حَمِد»: مَجْمِع[١]، ومَحْمِدة[٢]، بالكسر لا غير [مع أنّ مضارعَهما على: «يَفْعَل» بالفتح، وجاء فيهما الفتحُ على القياس][٣].

وفي المصدر مِنْ: «أرِبَ يأرَبُ» كفَرِح يَفْرَحُ أي مأربة بالكسرِ والضّمِّ، وجاء فيها الفتحُ على القياسِ، فراؤها مثلّثةٌ[٤].

واسمُ الزّمانِ مِنْ فعل الشّواذّ المارّة في الأبنية كاسم المكان.

وأمَّا ما عينُ مضارعِه مكسورةٌ فيُبنَى منه «مَفْعَل» بفتح العين في المصدر، وبكسرها في اسمَي الزّمان والمكان، فيُقالُ في المصدرِ: ضَرَبَ مَضْرَبًا، وجَلَس مَجْلَسًا، وفَرَّ مَفَرّا بالفتح[٥].

ونقلَ بعضُهم أنَّ المضعّف المكسورَ عينُ مضارعِه نحو: فرّ يَصِحُّ في مصدره الميميّ الفتحُ، والكسرُ[٦]، وبالفتح قرأ السّبعةُ[٧] قولَه تعالى: (أَيـنَ المفـرّ) أي الفرارُ.

---

(١) في المصباح المنير/ جمع: وَالْمَجْمَعُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا مِثْلُ: الْمَطْلَعِ وَالْمَطْلِعُ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمْعِ وَعَلَى مَوْضِعِ الِاجْتِمَاعِ. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٤.

(٢) في لسان العرب/ حمد: وَقَدْ حَمِدَه حَمْدا، ومَحْمَدًا، ومَحْمَدةً ومَحْمِدًا، ومَحْمِدَةً، نادرٌ.

(٣) ساقطة مِنْ «أ».

(٤) هذا ما ذكره شارح اللامية بَحْرَقٌ اليمنيُّ [ت ٩٣٠ هـ – ١٥٢٤ م] حيث قال في/٥٤: ومِنْ ذلك – أي ممّا جاء مثلّثَ العين – المصدر مِنْ أرِب الرّجل يَأرَبُ كفَرِح: صار أريبًا عاقلا، قالُوا: أرِب مَأرُبة، ومأرِبة، ومأرَبة أي أربا. فالضُّمّ شاذٌّ، وكذلك الكسر؛ لأنّ قياسه الفتح مطلقًا، والفتح على القياس. وينظر: حاشية ابن الحاج على شرح بَحْرَق. / ٦٢.

(٥) هذا ما ذكره إمامُ النُّحاة سيبويه، حيث قال في ٤ / ٨٧: أمَّا ما كان مِنْ فَعَلَ يَفْعِلُ فإنَّ موضعَ الفعل مَفْعِلٌ، وذلك قولُك: هذا مَحْبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجْلِسُنا، كأنَّهم بَنَوه على بناء يَفْعِلُ، فكسرُوا العينَ كما كسروها في يَفْعِلُ.

فإذا أردتَ المصدرَ بنيتَه على مَفْعَلٍ، وذلك قولُك: إنَّ في ألفِ درهمٍ لمَضْرَبًا؛ أي لضَرْبًا.

(٦) في الجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٩: قَالَ الْكِسَائِيُّ: هُمَا لُغَتَانِ مِثْلُ مَدَبٍّ وَمَدِبٍّ، وَمَصَحٍّ وَمَصِحٍّ.

(٧) في البحر المحيط ١٠ / ٣٤٦: وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: الْمَفَرُّ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْفَاءِ، أَيْ أَيْنَ الْفِرَارُ؟

ويُقال في الزّمان والمكان: هذا مضْرِبُ النّاقة، وهذا مَجْلِسُ زيدٍ، ومَفِرّ عَمْرٍو بالكسر.

وشذّ مِنْ هذا البابِ مصادرُ جاءتْ بالكسرِ كـ «مَرْجِعٍ»[١]، و«مَعْذِرةٍ»، و«مَغْفِرةٍ»، و«مَعْرِفةٍ»[٢]، و«مَعْتِبةٍ»، على لغةِ كسرِ التّاء في المضارعِ[٣]. ومَعْجِزٍ، ومَعْجِزةٍ على لغةِ كسرِ الجيم في المضارعِ، فإنْ جعلنا الكسر ليس إلا على لغة ضمِّ التّاء[٤]، وفتح الجيم[٥]، فلا شذوذَ، ومظْلِمة[٦]، ومَذِمّة[٧]، ومَضِنّة[٨].

---

(١) في شرح لامية الأفعال/ ٥٣: المصدر مِنْ رَجَع يَرْجِعُ قالوا فيه: رَجَع مَرْجِعًا، وقياسُه فتحُ المصدرِ، وكسرُ الظّرفِ.

(٢) في المرجع نفسه/ ٥٣: المصدرُ مِنْ عذره يَعْذِرُه كضرب يَضْرِبُ، قالوا فيه: عذَره مَعْذِرةً، وقياسُه فتحُ مصدرِه، وكسرُ ظرفِه.

وقالوا أيضا: وكذلك المصدرُ مِنْ غفر له يَغفِرُ قالوا فيه: غفر يَغْفِرُمَغفرةً بالكسرِ، وقياسُه فتحُ مصدرِه، وكسرُ ظرفِه.

وقال أيضًا: ومثلُه أيضًا المصدرُ مِنْ عرَف يعرِفُ قالوا فيه: عرَفَه مَعْرفةً.

(٣) في المرجع نفسِه/ ٥٢: وعتَب عليه يَعْتِبُ، المشهورُ فيه أنّه على وزنِ ضَرَب يَضْرِبُ، فقالوا: عَتَب عليه مَعْتِبة، ومعتَبة أي عتابا، فالفتحُ قياسٌ، والكسرُ شاذّ. بتصرُّف في النصّ.

(٤) أي في مضارع «عَتَب».

(٥) أي في مضارع «عجَز». في لسان العرب/ عجز: العَجْزُ: نَقِيضُ الحَزْم، عَجَز عَنِ الأَمر الأَمر يَعْجِزُ، وعَجِزَ عَجْزًا فِيهِمَا.

(٦) في المرجع السّابق/ ظلم: يُقَالُ: ظَلَمَه يَظْلِمُهُ ظَلْمًا، وظُلْمًا ومَظْلِمةً.اهـ وفي شرح لامية الأفعال/ ٥٢: المصدرُ مِنْ ظلم يَظلِمُ مَظْلَمةً، ومَظْلِمةً بالفتح والكسر. فالفتحُ قياسٌ، والكسرُ شاذٌّ؛ لما سبق أنّ المصدرَ مِنْ نحوِ: ضرب يَضْرِبُ مفتوحٌ، والظَّرف مكسورٌ.

(٧) مِنَ الذِّمام. في المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٤ – ٦٣٥: ويُقالُ: أخذتني مِنْه مَذَمَّة بفتح الذّال، وكسرِها أي رقّة وعار مِنْ ترك الحرمة، والذّمام: الحرمة، ويُقال: البُخْلُ مَذَمّةٌ بالفتح لا غير، أي مِمّا يُذَمُّ عليه. وينظر: شرح لامية الأفعال مع حاشية الرّفاعي عليها/ ٥٢.

(٨) في فعله لغتان: إحداهما مِنْ بابِ «طَرِبَ»، وهي اللغةُ العاليةُ، والأخرى مِنْ باب =

وجاء الفتحُ في هذه الستةِ الأخيرةِ على القياس، وشذّ أيضا: مَقْدِرة[١]، ومَهْلِك[٢]، ومَهْلِكة[٣] بالكسر.

والضَّمّ في الثلاثة، وجاء فيها الفتحُ على القياسِ، فدالُ «مَقْدرة» مثلثة كـ«لام» مَهْلك ومَهلكة.

قالوا: ليس في الكلام «مَفْعُل» بالضّمِّ[٤] سوى «مَهْلك»، و«مَكْرم»، و«معون»، و«مألك».

=

«جَلَس»، وهي دونَها، فلعلّه أراد هنا اللغة الثانية. في لسان العرب/ ضنن: ضَنِنْتُ بِالشَّيْءِ أَضَنُّ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ، وضَنَنْتُ أَضِنُّ ضَنّا، وضِنّا، وضِنَّةً، ومَضَنَّة، ومَضِنَّة، وضَنانة بَخِلْتُ بِهِ.

(١) يأتي فعلُه مِنْ ثلاثةِ أبوابٍ كما في القاموس، حيث قال/ قدر: والفِعلُ كضَرَبَ، ونَصَرَ، وفَرِحَ. اهـ فلعلّه – أي الصَّبّان – أراد هنا مجيئه مِنْ باب «ضَرَب»، وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٦٣٥: ويُقالُ: ما لي على هذا الشّئ مقْدُرةٌ بضمِّ الدّال، وفتحها، وكسرها، أي قُدْرةٌ، وأمَّا مِنَ القضاء والقدر فالمَقْدرة بالفتح لا غير.

(٢) في المرجع نفسه: ٢ / ٦٣٥ يُقالُ: هلك يَهْلِك هَلاكًا، ومَهْلُكًا بضَمِّ اللّام، وفتحها، وكسرها.

(٣) ساقطة مِنْ «أ». في شرح الشّافية للرّضي: ١/١٧٣: وجاء في التَّثليب مَهْلَكَ ومَهْلِكَة ومَقْدِرَة.

وفي القاموس المحيط/ هلك: هَلَكَ، كضَرَبَ، ومَنَعَ، وعَلِمَ، هُلْكا، بالضَّمِّ، وهَلاكا، وتُهْلُوكا، وهُلوكا، بضمِّهما، ومَهْلَكَةً، وتَهْلَكَةً، مُثَلَّثَتَي اللامِ: ماتَ.

(٤) في المسألةِ أربعةُ آراءٍ:

الأول: ليس في الكلامِ «مَفْعُلٌ» بضَمِّ العين، وهذا ما ذهب إليه إمامُ النُّحاة، حيث قال في ٤/٩٠: ليس في الكلام «مَفْعُلٌ». اهـ

الثاني: أنّه جائزٌ على رأي بعض الكوفيين. يقول أبوحيان في ارتشاف الضّرب: ١ / ٢٣٠ وقال سيبويه: [ليس في الكلام «مَفْعُلٌ»]، أثبتَه بعضُ الكوفيين. وقال: وقد جاء: «مَفْعُلٌ»

=

وبعضُـهم نـازعَ فـي: «مَكْـرُمٍ»، و«مَعـونٍ»، و«مَألُـكٍ»، وقـال: إنَّهـا فيمـا وردتْ فيه مرخّمةٌ؛ لضرورة الشّعر، والأصلُ: مَكرُمةٌ، ومَعونةٌ، ومَألُكةٌ.

وشذَّ في المكان أيضًا مِنْ: «زلّ»(١)، و«حسب»(٢): مَذَلة، ومحسَبة بالفتح فيهما، مع أنَّ مضارعَهما بالكسر، وجاء فيهما: الكسرُ على القياس، هذا حكمُ الصّحيحِ.

=

كمَكْرُم، ومَعُون ، وجاء أيضًا: «مَألُكٌ»، وقرئ: (إلى مَيْسُرة) [البقرة/ ٢٨٠].

الثالث: ذكره ابنُ جنّي، ومفادُه أنَّ أصل «مَفْعُل»: «مَفْعُلة»، فحُذفتِ الهاءُ ضرورة، قال في الخصائص ٣: / ٢١٥ وأمَّا مألُك فإنَّه أراد: مألُكة فحذف الهاء ضرورة. اهـ

الرّابع: ذكره ابن جنّي أيضًا وهو أنّ «مَفْعُلا» ليس مصدرًا، وإنَّما هو جمعُ «مَفْعُلة». قال في المُحْتَسِب: ١ / ١٤٤ وقيل: أراد: جمعَ معُونةٍ، وقيل: أراد جمع: مَكْرُمةٍ. وينظر: المنصف: ٢ / ١٠٤، وشرح شواهد الشّافية:٢ / ٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٦.

ولعلّ أبعدَها عنِ التَّكلُّفِ هو ما ذهبَ إليه سيبويهِ، وأمّا ما ورد على «مَفْعُلٍ» بالضَّمِّ فيُقتصَرُ فيه على ما سُمِع فقط.

(١) فيه لغتان: إحداهما مِنْ باب «ضَرب»، والأخرى مِنْ باب «طَرِب». في القاموس المحيط/ زلل: زَلَلْتَ تَزِلُّ، وزَلِلْتَ كـ مَلِلْتَ، زَلًّا وزَليلا ومَزِلَّةً، بكسرِ الزّاي، وزُلولا وزَلَلا، محرَّكةً، وزِلِّيلَى، كخِلِّيفَى، ويُمَدُّ: زَلِقتَ في طينٍ، أو مَنْطِقٍ، وأزَلَّهُ غيرُهُ، واسْتَزَلَّهُ. والمَزَلَّةُ والمَزِلَّةُ: مَوْضِعُه، والاسمُ: الزَّلَّةُ.اهـ

فشذوذُ الفتحِ فيه؛ لأنَّه مِنْ باب «ضَرَبَ»، لا مِنْ بابِ «طَرِب».

(٢) فيه لغتان أيضًا: إحداهما مِنْ باب «عَلِم»، والأخرى مِنْ باب: «وَرِث». في لسان العرب/ حسب: وحَسِبَ الشيءَ كائنا يَحْسِبُه، ويَحْسَبُه، والكَسرُ أَجْودُ اللُّغتَين، حِسْبانًا، ومَحْسَبَةً، ومَحْسِبةً: ظَنَّه. اهـ

فـ «مَحْسَبة» شاذّة على اعتبارِ أنَّ المضارع على «يَفْعِل» بالكسر؛ لأنَّ قياسَ المكان منه أنْ يكونَ مكسورًا. وفي شرح اللامية لبَحْرق:/ ٥١: ومِنْ ذلك المصدرُ أيضًا مِنْ: حَمِده =

وأمّا المعتلُّ: فإنْ كان معتلَّ اللام ويُسَمَّى النّاقص نحوُ: غزا، ورمَى[١]، ورَقِي بكسر القاف بمعنى صَعِدَ، أو معتلَّ الفاء واللام ويُسَمَّى اللَّفيف المقرون نحوُ: وقَى، ووعَى، أو معتلّ العين واللام ويُسمّى اللَّفيف المقرون نحوُ: هَوَى[٢]، وأَوَى بُني منه «مَفْعَلٌ» بالفتح.

للثّلاثة، أعني المصدرَ، واسمَي الزّمانِ، والمكانِ، فيُقالُ: مَغْزَى، ومَرْمَى، ومَرْقَى، ومَوْقَى، ومَوْعَى، ومَهْوَى، ومَأْوَى.

وقيلَ[٣]: أسماءُ الزّمانِ والمكانِ مِنَ المفروق بكسرِ العين[٤]، فيُقالُ: ، ومَوْعِي بكسر القاف والعين.

وشذّ في المصدر مِنْ: عَصَى، وحَمِى أي أنِف، وأوَى له أي رقّ، ورزَأه أي أصابه: مَعْصِية[١]، ومَحْمية[٢]، ومأوية[٣]، ومَرْزِئة[٤] بالكسر فقط في الجميع.

=

يَحْمَدُه، وحَسِب يحسَبُ قالوا فيه: حَمِده مَحْمَدةً، ومَحْمِدةً،أي حَمْدًا،وحسِبه مَحْسَبةً ومَحْسِبةً أي= حسبانًا، وقياسُهما أيضًا فتحَ المصدرِ والظّرفِ معًا؛ لأنَّ مضارعَهما مفتوحٌ، إلا على لغة: «يَحْسِب» بالكسر فقياسُها فتحُ المصدرِ، وكسرُ الظّرف.

(١) لعلّه نوّع في الأمثلة هنا للإشارة إلى أنّه يستوي في ذلك النّاقصُ مِنَ الأبواب الثلاثة: نصر، وضَرَبَ، وطَرِبَ، فالفعلُ الأولُ مِنْ باب نصر، والثاني مِنْ باب ضَرَبَ، والثالث مِنْ باب طَرِب.

(٢) يَرِدُ مِنْ بابي: طَرِب، وضرب، فلعلّ المؤلّف أرادهما معًا في هذا الموضع.

في لسان العرب/ هوى: وهَوت العُقابُ تَهْوِي هُوِيًّا إذا انْقَضَّتْ عَلَى صَيْدٍ، أَو غَيْرِهِ مَا لَمْ تُرِغْه، فإذا أَراغَتْه قِيل: أَهْوَتْ لَهُ إِهْوَاء. والإِهْواء: التَّناوُل بِالْيَدِ والضَّرْبُ، والإِراغةُ: أَن يَذْهَبَ الصَّيدُ هَكَذَا وَهَكَذَا والعُقاب تَتْبَعُه.....

تَقُولُ: هَوِيَ، بِالْكَسْرِ، يَهْوَى هَوًى أَي أَحبَّ.

(٣) لم أقف على هذا الرّأي عند غيره.

(٤) في (أ) ورقة (٣) بفتح العين، والصّوابُ ما أثبتُّه كما في (ب)، و(ج).

وفي المكانِ: مأْوِي الإبل بكسر الواو فقط، كما صرَّح به صاحبُ لاميةِ الأفعالِ(٥).

ونقل بعضُهم فيه الفتحِ على القياس(٦)، وأمّا مأوَى الإبل فبالفتح على القياس(٧).

وليسَ ممَّا شذَّ مِنْ ذلك: «مأقِي العين» لغة في موقها، وهو طرْفُها ممِّا يلي الأنفَ مُقابلَ اللِّحاظ ممَّا يلي الأُذُنَ؛ إذ ليس على وزن «مَفْعِل» حتى يكونَ ممَّا نحن فيه(٨)، وإنْ غلِط فيه بعضُهم(٩)، بل وزنه «فَعْلِى»، فالميمُ أصليةٌ، والياءُ

=

(١) في القاموس المحيط / عصى: العِصْيانُ: خِلافُ الطاعةِ. عَصَاهُ يَعْصِيه عَصْيا، ومَعْصِيَةً، وعاصاهُ، فهو عاصٍ، وعَصِيٌّ.

(٢) في لسان العرب/ حمى: وحَمِيَ مِنَ الشَّيْءِ حَمِيَّةً ومَحْمِيَةً: أَنِفَ. وَنَظِيرُ المَحْمِيَة المَحْسِبةُ مِنْ حَسِب، والمَحْمِدة مِنْ حَمِدَ، والمَوْدِدة مِنْ وَدَّ، والمَعْصِيةُ مِنْ عَصَى.

(٣) ساقطة مِنْ (أ) ورقة (٤) صـ٤. في شرح لامية الأفعال/ ٥٣: المصدرُ مِنْ أوَى إليه يأوِي بمعنى رقّ، وركن له. قالوا: أويت له مأوِية، وقياسُه الفتح مطلقا كرَمَى يَرْمِي.

(٤) في المرجع نفسه/ ٥٣: ومِنْ ذلك المصدر مِنْ رزَأه يَرْزَأه كمنَعه يمنَعُه بمعنى أصابه بمصيبة ونقصه، قالوا فيه: مَرْزِئةٌ، وقياسُه الفتح مطلقا.

(٥) في المرجع نفسِه/ ٥٣: ومِنْ ذلك الظرفُ مِنْ أوَتِ الإبلُ تأوِي قالوا فيه: أوتِ الإبل إلى مأويها، وقياسُه فتحُ مصدرِه، وظرفِه معًا كرمَى يَرْمِي مَرْمى، وهذا خاصٌّ بمأوَى الإبل، ولهذا قيّده بها.

(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٤، وشرح اللامية / ٥٣.

(٧) ساقطة مِنْ (أ). في شرح لامية الأفعال / ٥٣: ويُقالُ في غيرها – أي غير مأوِي الإبل–: المأوَى بالفتح على القياس.

(٨) قال ابنُ جني في الخصائص ٣ / ٣٥: فأمَّا «مأقٍ» فليس مِنْ هذا.

(٩) ذكره الفراء في معاني القرآن، فقد قال ٢ / ١٤٩: وما كَانَ من ذوات الياء والواو من دعوت وقضيت فالمَفْعل منه فِيهِ مفتوح اسمًا كَانَ أو مصدرًا، إلا المأقِي من الْعَين فإنَّ =

للإلحاقِ بِـ «مَفْعِلٍ»؛ لعدمِ وجدانهم له نظيرًا يُلحقونه به؛ لأنَّ «فَعْلِي» بكسر اللَّام نادرٌ لا أخَ له؛ فلهذا جمعوه على مآقِي على التَّوهُّمِ وأمَّا جمعُ المُوق فآماقٌ مثلُ آبارٍ، وأبْأرٍ(١).

وإنْ كانْ معتلَّ العينِ ويُسَمَّى الأجوفَ: فإنْ كان بألفٍ منقلبةٍ عَنْ واوٍ فهو كالصّحيح المضمومِ عينُ مضارعِه، فـ «مَفْعَلٌ» منه بالفتحِ في المصدر، واسمَي الزَّمانِ والمكانِ نحوُ: قام، وتاب، فيُقالُ: مَقامٌ، ومَتابٌ، الأصلُ: مَقْوَمٌ، ومَتْوَبٌ بفتح الواو، أُعِلَّا إعلالَ: أقام(٢).

=

العرب كسرتْ هَذَا الحرف. وبعضُ العرب يُسمّي مأوَى الإبل مَأوِي فهذان نادران. وتبِعه ابنُ السِّكّيت في إصلاح المنطق/ ٩٥، وابن قتيبة في أدب الكُتَّاب/ ٥٥٤، ٥٩٤، والأزهري في تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٦٦.

(١) هذا ما ذكره الجوهريُّ في الصِّحاح/ مأق حيث قال: ومؤْقُ العين: طَرْفُها ممَّا يلي الأنْفَ. واللِّحاظُ: طَرْفُهاالذي يلي الأُذنَ،والجمعُ آماقٌ، وأمآق،أيضا مثل آبار وأبآر .ومأقى العين: لغةٌ= في مؤق العين، وهو فَعْلِى وليس بـ «مفعِل»؛ لأنَّ الميم مِنَ الكلمة، وإنما زيدَ في آخر الياء للإلحاق، فلم يجدُوا له نظيرًا يُلحقونه به؛ لانَّ فِعْلِى بكسر اللام نادرٌ لا أختَ لها، فأُلْحقَ بمَفْعل، فلهذا جمعوه على مآق على التوهُّم. وقال ابن السكيت: ليس في ذوات الأربعة مَفْعِلٌ بكسر العين إلا حرفان: مأقِى العين، ومأوِى الإبل قال الفراء: سمعتها – والكلام كلُّه مفعَلٌ بالفتح، نحوُ: رميته مَرْمَى، ودعوته مَدْعَى، وغزوتُه مَغْزَى. اهـ وظاهر هذا القول إن لم يتأول على ما ذكرناه غلط.

(٢) في التَّبصرة: ٢/ ٨٨٩ – ٨٩٠: واعلَمْ أنّ ما كانَ مِنَ المصادر في أوله الميمُ يجبُ له مِنَ الاعتلالِ ما يجبُ للفعلِ نحوُ: مَقالٍ، ومَقامٍ، ومعاشٍ، والأصلُ: مَقْوَمٌ، ومَقْوَلٌ، ومَعْيَشٌ.

وإنَّما وجب لِمَا كان مِنَ المصادرِ على هذا النّحوِ الاعتلالُ؛ لأنَّه موافقٌ للفعلِ في نظمِ الحركاتِ، والسُّكونِ، فعمِلَ بـ «مَقام»، و«معاش» كما عُمِل بـ «يَخاف»، و«يَهاب»؛ لأنَّه =

وإنْ كانَ بألفٍ منقلبةٍ عَنْ ياءٍ نحوُ: مالَ، وباتَ فـ «مَفْعَلٌ» مِنْه بالفتحِ في المصدرِ، وبالكسر في اسمَي الزّمانِ والمكانِ، فيُقالُ في المصدر: مَمَالٌ، ومَباتٌ، والأصلُ: مَمْيَلٌ، ومَبْيَتٌ بفتح الياءِ، أعِلَّا إعلالَ «أقام»، وفي الاسمين: مَمِيلٌ، ومَبِيتٌ، الأصلُ: مَمْيِلٌ، ومَبْيِتٌ بكسر الياء، نُقلت كسرتُها إلى السّاكن قبلها، هذا هو الغالبُ.

وقد يوضَعُ كلٌّ منهما مَوْضِعَ الآخرِ. قال ابنُ السِّكِّيت[1]: لو فُتِحا جميعا في الاسمِ والمصدرِ، أو كُسِرا معًا فيهما لجاز[2].

=

ليس بينهما فرقٌ في تأليف الحركاتِ، والسّكونِ، وعددِ الحروفِ؛ ولأنَّا قد أعلَلْنا مِنَ الأسماءِ ما كان على وزن الفعل نحو: بابٍ، ودارٍ؛ لأنَّه موافقٌ لقولنا: قام، وباع، وكذلك: عصا، ورحَى أعللْنا اللامَ منهما، كما أعللْناها مِنْ غَزا، ورَمَى.

فلمَّا كان المصدرُ موافقًا للفعل في عددِ الحروفِ، ونظْم الحركاتِ، ووقع حرفُ العلة منه في الموضع الذي يُعَلُّ مِنَ الفعل أعلَّ المصدرُ كما أعلَّ الفعلُ، وكذلك ما كان على مفْعِل يُعَلُّ؛ لأنَّه بمنزلة «يفعل» فيما ذكرْنا، وذلك نحوُ: المصيرِ، والمسيرِ؛ لأنَّها بمنزلة: يصيرُ، ويسيرُ.

(١) هو يعقوبُ بنُ إسحاقَ، أبو يوسفُ، ابنُ السِّكِّيتِ: إمامٌ في اللغة والأدبِ. أصلُه مِنْ خُوزِسْتَانَ (بين البصرةِ وفارسَ) (ت ٢٤٤ هـ = ٨٥٨ م) تعلَّم ببغدادَ. واتَّصل بالمتوكّل العباسيِّ، فعَهِدَ إليه بتأديب أولادِه، وجعله في عداد نُدَمائه، ثم قتله؛ لسببٍ مجهولٍ. مِنْ كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد. ينظر: الأعلام: ٢ / ٣٠٩، وهدية العارفين: ٢ / ٥٣٦.

(٢) قال ابن السِّكّيت في إصلاح المنطق / ١٦٣: وإذا كان الفعلُ مِنْ ذواتِ الثلاثةِ مِنْ نحوِ: كال يَكِيل، وأشباهِه فإنَّ الاسمَ منه مكسورٌ، والمصدر مفتوحٌ، مِنْ ذلك مال مَمِيلًا ومَمَالًا، يُذهب بالكسر إلى الأسماء، وبالفتح إلى المصدر، ولو فتحتَهما جميعا، أو كسرتَهما في المصدر والاسم لجاز، تقولُ العرب: المَعَاشُ والمَعِيشُ، والمَعَابُ والمَعِيبُ، والمَسَارُ والمَسِيرُ.

تقولُ العربُ: المعاشُ والمَعيشُ، يُريدون بكلّ واحدٍ الاسمَ، والمصدرَ، كذا المَعابُ والمعيبُ، والمَباتُ والمبيتُ، ونحو ذلك. قاله في المصباح(١).

وإنْ كان مُعْتلَّ الفاءِ فقط، ويُسمَّى المثالَ بأنْ كان أولُه واوًا: فإنْ ثبَتَتِ(٢) الواوُ في المضارعِ مفتوحةً؛ لفتحِ عينِ المضارعِ، ونقل فتحته إلى(٣) الواو؛ لكونه مضعَّفًا نحوُ: وَدَّ يَوَدُّ بُنِي منه «مَفْعَلٌ» بالفتح في المصدرِ، فيُقالُ: مَوَدّ بفتحِ الواو(٤)، والأصلُ(٥) بسكونها،وفتحِ الدَّال. كذا ذكر بعضُهم.

ومقتضى كلامِ كثير أنَّ المصدرَ مِنْ منقول الفتحة كالمصدر ممَّا لم تُنقَل فتحتُه، وسيأتي أنَّ فيه لغتين.

فعلى صحةِ ورودِ «مَوَدّ» بفتح الواو يكونُ على إحدى اللغتين كما سيُذكرُ، ويُؤَيّدُه ورودُ المَودَّة بفتح الواو وكسرها كما في القاموس(٦).

وأمَّا اسما الزَّمان والمكان فبالكسرِ كما يقتضيه كلامُهم(٧).

وإنْ ثبتتْ ساكنةً؛ لفتحِ عينِ المضارعِ؛ لعدم(٨) النّقل، نحوُ: وجِلَ يَوْجَلُ بُنِي «مَفْعِلٌ» بالكسر في الثلاثةِ عند أكثرِ العربِ، فيُقالُ: مَوْجِل بكسرِ الجيم في الثلاثة، وبعضُهم يفتَحها في المصدرِ، ويكسرُها في الاسمينِ(١).

---

(١) ينظر: المصباح المنير / ٢٦٨.

(٢) في (جـ): ثبت.

(٣) ساقطة مِنْ (ب) .

(٤) قال سيبويه في ٤ / ٩٣ وقالوا: مَوَدَّةٌ؛ لأنَّ الواوَ تَسلَمُ ولا تُقْلَبُ.اهـ
وقال ابنُ عقيل في المساعد: ٢/ ٦٣٣ فإنْ تحرّكتِ الواوُ كـ «يَوَدُّ» وجب الفتحُ عند الجميعِ نحوُ: مَوْدَد.

(٥) في (جـ) الأصل.

(٦) في القاموس المحيط/ ودد: الوُدُّ والوِدادُ: الحُبُّ، ويُثَلَّثانِ، كالوِدَادَةِ، والمَوَدَّةِ، والمَوْدِدَةِ، (والمَوْدودَةِ). ووَدَدْتُهُ، ووَدِدْتُه، أوَدُّه فيهما.

(٧) ينظر: ارتشاف الضّرب:١/ ٢٢٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٦٣٣.

(٨) في (جـ) مع عدم.

وشذَّ في المكانِ مِنْ «وَجِلَ يَوْجَلُ»: مَوْجَلٌ بالفتحِ، وجاء فيه الكسرُ [٢] على القياس.

وإنْ حُذفَتِ الواوُ في المضارع؛ لكسرِ عينِه ولو بحسبِ الأصل نحوُ: وعد يَعِدُ، ووثِق يَثِقُ، وورَد يَرِدُ، ووقَفَ يَقِفُ، ونحوُ: وهبَ يَهَبُ، ووطِئ يَطَأُ بُنِي منه «مَفْعِلٌ» بالكسر في الثّلاثةِ، فَيُقالُ: مَوْعِدٌ، وموْثِقٌ، ومَوْرِدٌ[٣]، ومَوْقِفٌ، ومَوْهِبٌ، ومَوْطِئٌ بكسر ما بعد الواو[٤].

وشذَّ عنْ ذلك في المكانِ مِنْ وضع، ووقع: مَوْضَعٌ[٥]، ومَوْقَعَةٌ[٦] بالفتحِ، وجاء فيهما الكسرُ على القياس.

=

(١) أشار سيبويه – رحمه الله – إلى الرَّأيين بقوله في ٤ / ٩٣: وقال أكثرُ العربِ في وَجِلَ يَوْجَلُ، وَوَحِلَ يوحلُ: مَوْحِلٌ وموحِلٌ؛ وذلك أنَّ يَوْجَلُ ويَوْحَلُ وأشباهَهما في هذا البابِ مِنْ فعِلَ يَفْعَلُ قد يعتلُّ، فَتُقلَبُ الواوُ ياءً مرةً، وألفًا مرةً، وتعتلُّ لها الياءُ التي قبلَها حتى تُكْسَرَ؛ فلمَّا كانتْ كذلك شَبَّهوها بالأول؛ لأنَّها في حالِ اعتلالٍ؛ ولأنَّ الواوَ منها في موضعِ الواوِ مِنَ الأولِ. وهمْ ممَّا يُشَبِّهون الشَّيءَ بالشَّيء وإن لم يكنْ مثلَه في جميعِ حالاتِه. وحدَّثنا يونسُ وغيرُه أنَّ ناسًا مِنَ العربِ يقولونَ في وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوِه: مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ، وكأنَّهم الذين قالوا: يوجَل، فسلَّموه، فلمَّا سُلِّمَ وكان يَفْعَلُ ك يَرْكَبُ ونحوِه شَبَّهوه به.اهـ

يظهرُ مِنْ هذا النَّصِّ أنَّ «مَفْعَلا» بالفتح – عندهم – للمصدر، وللاسمين معًا، وهو ما وضَّحه الرضي بقوله في ١/ ١٧٠: قال سيبويه عن يونسَ: إنَّ ناسًا مِنَ العرب يقولون من «يَوْجَل» ونحوِه: مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ بالفتح مصدرًا، كان أو غيرَه.

بهذا يتّضحُ أنّ ما ذهب إليه المؤلّفُ تبعا لأبي حيّانَ في ارتشاف الضَّرب ١/ ٢٢٨ مخالفٌ لما سطّره سيبويه والرّضي معًا.

(٢) في (أ)، و(ب) الفتح، والصَّوابُ ما أثبتّه كما في (ج).

(٣) ساقطة مِنْ (أ).

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٣.

(٥) في لسان العرب/ وضع: وَاسْمُ الْمَكَانِ المَوْضِعُ، والموضَعُ بِالْفَتْحِ، الأَخيرُ نَادِرٌ؛ لأَنه لَيْسَ فِي الْكَلَامِ «مَفْعَلٌ» مِمَّا فَاؤُهُ واوٌ اسْمًا لَا مَصْدرًا إلا هَذَا.

(٦) في القاموس المحيط/ وقع: ومَوْقَعَةُ الطائرِ، وتُكْسَرُ قافُهُ: مَوْضِعٌ يَقَعُ عليه.

هذا التَّفصيلُ المذكورُ في معتلِّ الفاءِ عند غيرِ طيئ، أمَّا هم فيُجرونَه مُجْرَى ما فاؤه غيرُ واوٍ[١]، فيجرى فيه التَّفصيلُ السّابقُ في الصَّحيح.

وأمَّا غيرُ الثلاثي مِنَ الأفعالِ فالمصدرُ والاسمان منه على وِزان[٢] اسمِ المفعولِ، فيُقالُ: المُجْرَى، والمُكرَمُ، والمُكَسّرُ، والمُدَحْرَجُ، والمُنْطَلَقُ، والمُرْتَضَى، والمُسْتَقَرُّ، والمُسْتَوْدَعُ، والمُسْتوْفَى[٣].

فمِنَ المصدرِ: (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ)[٤]، أي كلَّ تمزيقٍ[٥]، أي كلَّ تمزيقٍ[٦]، ومنه: (وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا)[٧]، وقيل: مكانا[٨]، ومنَ الزّمانِ[١] الزّمانِ[١]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضّرب: ١/ ٢٢٩.

(٢) في (ب): وَزْن.

(٣) في الخصائص: ١/ ٣٣٦ – ٣٦٨: ومن ذلك قولُ أصحابِنا: إنَّ اسمَ المكانِ، والمصدرَ على وزن المفعول في الرباعي قليلٌ إلا أنْ تقيسَه. وذلك نحوُ المُدَحْرَجِ، تقولُ: دحرجتُه مُدَحْرجًا وهذا مُدَحْرَجُنا وقَلْقَلْتُه مُقَلْقَلًا، وهذا مُقَلقَلًا وكذلك أكرمتُه مُكْرَمًا وهذا مُكْرَمُك أي موضِعُ إكرامِكَ وعليه قولُ الله تعالى:(وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سورة سبأ /١٩] أي تمزيقٍ، وهذا مُمَزَّقُ الثِّيابِ أي الموضعُ الذي تُمَزَّقُ فيه...وتقولُ على ما مضى:تألفته مُتَأَلَّفًا وهذا مُتَأَلَّفُنا وتدهورت= مُتَدهوَرًا وهذا مُتَدهوَرُك وتقاضيتُك مُتَقاضًى وهذا مُتقاضانا..... فهذا كلُّه مِنْ كلامِ العرب، ولم يُسْمَعْ منهم، ولكنَّك سَمِعْتَ ما هو مثلُه، وقياسُه قياسُه.

(٤) مِنَ الآية (١٩) من سورة سبأ.

(٥) في البحر المحيط: ٨ / ٥٢٢: ومُمَزَّقٌ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، عَلَى الْقِيَاسِ فِي اسْمِ الْمَصْدَرِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

(٦) في البحر المحيط: ٨ / ٥٢٢: ومُمَزَّقٌ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، عَلَى الْقِيَاسِ فِي اسْمِ الْمَصْدَرِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

(٧) مِنَ الآية(٦) مِنْ سورة هود.

(٨) في التِّبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٩٠: قَوْلُهُ تَعَالَى: (مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا): مَكَانَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مَصْدَرَيْنِ.. اهـ

وذكر أبوحيّان هذين الوجهين، وزاد وجهًا آخر هو جواز كون «مُسْتَوْدع» اسمَ مفعولٍ، فقد قال: وَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا مَصْدَرَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا اسْمَيْ مَكَانٍ، =

قولُ الشّاعرِ[٢]:

الحَمْدُ لله مُمْسانا ومُصْبَحُنا ..[٣]

ويَحْتمِلُ الثلاثةَ[٤] قولُه تعالى[٥]: (بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)[٦] على ما في البيضاويّ[١].

=

وَيَحْتَمِلُ مُسْتَوْدَعٌ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَفْعُولٍ؛ لِتَعَدِّي الْفِعْلِ مِنْهُ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ مُسْتَقَرٌّ؛ لِلُزُومِ فِعْلِهِ.. وينظر: الفتوحات الإلهية: ٢/ ٣٨٢.

(١) اقتصرَ المؤلِّفُ على وجهٍ واحدٍ في: «مُمْسَى» و«مُصْبَح» هو الزَّمانُ، مع أنّهما يحتملان المصدريّة، بل اقتصر عليه إمامُ النُّحاة، حيث قال في: ٤/ ٩٥: يقولون للمكان: هذا مُخْرَجنا ومُدْخلنا، ومُصْبحنا ومُمْسانا، وكذلك إذا أردتَ المصدر. قال أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْت:

الحمدُ لله مُمْسانا ومُصْبَحَنا * بالخير صبّحَنا ربِّي ومَسّانا.

وتَبِعه الصَّيمريُّ أيضًا في التّبصرة :٢ / ٧٨٢.

(٢) أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْت.

(٣) منَ البسيط، وتمامُه: بالخير صبّحَنا ربِّي ومَسّانا.

والشّاهد فيه قولُه: (مُمْسانا ومُصْبَحنا) حيث ذهب الشّيخُ الصَّبّانُ إلى أنَّهما اسما زمان.

ويحتملان أنْ يكونا مصدرين.

ينظر: الشّاهد في: ديوانه/ ٣٠٢، والكتاب: ٤/ ٩٥، والتَّبصرة: ٢/ ٧٨٢، والمخصّص لابن سِيدَه: ١٤/ ٢٠٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٦/ ٥٠، ٥٣، والصِّحاح / مسا.

(٤) في أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل ١/ ٢٠٠: «بِسْمِ اللَّهِ مَجْراها وَمُرْساها» مُتَّصلٌ بـ«ارْكَبُوا» حال مِنَ الواو أي اركبوا فيها مسمِّين اللهَ، أو قائلين باسم الله وقتَ إجرائها وإرسائها، أو مكانهما على أنّ المجرَى والمرسى للوقت أو المكان أو المصدر، والمضاف محذوف كقولهم: آتيك خفوق النجم .اهـ وينظر: البحر المحيط: ٦ / ١٥٥.

(٥) ساقطةٌ مِنْ (ب)، و(جـ).

(٦) مِنَ الآيةِ(٤١) مِنْ سورة هود.

خاتمـــــة : تشتملُ على أمورٍ:

الأول: جاءتْ ثلاثةُ مصادرَ على وزنِ «مَفْعُلةٍ» بالضّمِّ معتلّة العينِ بالواو، وهي: المَثوبةُ، والمَشورةُ، والمَعونةُ بضمِّ ما بعد الميمِ، والأصلُ: مَثْوُبةٌ، ومَشْوُرةٌ، ومَعْوُنةٌ بضمِّ الواوِ، فنُقِلَتْ ضَمَّتُها إلى ما قبلها؛ لثقلِ الضَّمَّة عليها[٢].

الثّاني: ليس في المصادرِ عند سيبويهِ ما جاء[٣] على وزن «مَفْعُولٍ» أصلا، وأمَّا قولُهم: «ليس له مَعقولٌ» فإنَّه يتأوّله على أنَّ المعنى: ليس له عقلٌ يَعْقِل به، فليس هناك ما هو يدعو بمعقولٍ له، وكذلك: خُذْ ميسورَه، ودعْ معسورَه يتأوّله على أنّ المعنى: خُذ ما تَيسّر[٤]، ودعْ ما تَعسّر.

=

(١) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي(٦٨٥ هـ = ١٢٨٦ م) قاضٍ، مُفَسِّرٌ، علّامةٌ. وُلِدَ في المدينة البيضاء بفارسَ – قُرْبَ شيرازَ، وولِي قضاءَ شِيرازَ مدةً، وصُرِفَ عنِ القضاء، فرحل إلى تِبريزَ فتوُفِّي فيها. مِنْ تصانيفه «أنوارُ التَّنزيلِ وأسرارُ التأويلِ» وهو ما يُعرَف بتفسير البيضاويّ.
ينظر: الأعلام : ٤/ ١١٠، وبُغية الوُعاة / ٢٨٦.

(٢) هذا ما ذكره الصَّيمريُّ حيث قال في التَّبصرة في معرض حديثه عن إتيان المصدرِ مِنَ الفعلِ الأجوف ٢/ ٨٩٠: وكذلك ما كان على «مَفْعُلة» يَجري مَجْرَى «يَفْعُل»؛ لأنّ الهاءَ لا يُعتدُّ بها؛ لأنَّها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، وذلك: المعُونةُ، والمشورةُ، والمثوبةُ؛ لأنَّها بمنزلة: يقومُ، ويقولُ.
وليستِ المشورةُ، والمعونةُ، والمثوبةُ المرادُ بها مَفْعولةٌ؛ لأنَّه ليس عند سيبويهِ في المصادر مَفْعولٌ.

(٣) ساقطةٌ مِنْ (أ)، و(ب).

(٤) جعل سيبويه الميسورَ، والمعسورَ للزّمان، أي زمان يُوسَرُ فيه، ويُعسَرُ، حيث قال في ٤/٩٧: وأمَّا قولُه: دعْه إلى ميسورِه ودَعْ معسورَه، فإنَّما يجيءُ هذا على المفعولِ،كأنَّه قال: دَعْه إلى أمرٍ يُوسَرُ فيه، أو يُعْسَرُ فيه.
وكذلك المرفوعُ والموضوعُ، كأنَّه يقولُ: له ما يرفَعُه وله ما يَضَعُه.

=

والأخفشُ يُخالِفُه[1] في ذلك، ويقولُ: المعنى: ليس له عقلٌ، وخُذِ اليُسرَ، ودعِ العُسْرَ[2]، ذكرَه صاحبُ التَّبصرةِ[3].

=

وكذلك المعقولُ، كأنَّه قال: عُقِلَ له شيءٌ، أي حُبِسَ له لُبُّه وشُدِّدَ.

ويُستغنى بهذا عَنِ المَفْعَلِ الذي يكونُ مصدرًا؛ لأنَّ في هذا دليلًا عليه. اهـ

وقال الرّضي موضحًا رأيَ سيبويهِ في ١ / ١٧٤ – ١٧٥: وخالف سيبويهِ غيرَه في مجيء المصدرِ على وزن المَفْعول، وجعلَ المَيسور والمَعسور صفةً للزَّمان: أي الزّمان الذي يُوسَر فيه ويُعْسَر فيه، على حذف الجارِّ، كقولهم: المحصول: أي المحصول عليه، وكذا قال في المرفوع والموضوع، وهما نوعان مِنَ السَّير، قال: هو السيرُ الذى ترفعُه الفرس وتضُمُّه: أي تُقوّيه وتُضعفه، وكذا جعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود: أي العقل المشْدود المقوى. اهـ

وقال الصَّيمريُّ في التّبصرة أيضا في ٢ / ٨٩٠: ليس عند سيبويه في المصادر مَفْعول. فأمَّا قولُهم: «ليس له معقولٌ» فإنَّه يتأوّله سيبويه على: ليس له عقْلٌ يَعْقِلُ به، وكذلك خُذْ مَيسورَه ودعْ معسوره أي خُذ ما تيسذر له، ودع ما تعسّر عليه. اهـ

بهذا التّحقيق يتّضح أنذَ ما ورد في لسان العرب سهوٌ بيّنٌ، فقد نقل عن ابن سِيدَه أنّ الميسور والمعسور مصدران عند سيبويه أتيا على لفظ المفعول، فيقول في مادة/ يسر: والميسورُ: مَا يُسِّرَ. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: هَذَا قَوْلُ أَهل اللُّغَةِ، وأَما سِيبَوَيْهِ فَقَالَ: هُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى لَفْظِ مَفْعُولٍ وَنَظِيرُهُ الْمَعْسُورُ.

(١) قال الصَّيمريُّ في التَّبصرة: ٢/ ٨٩٠ والأخفشُ يُخالفُه في ذلك، ويقولُ: ليس له معقولٌ أي ليس له عقلٌ، خذْ ميسورَه، ودعْ معسورَه أي خذِ اليُسْرَ منه، ودعِ العُسْرَ.

(٢) ساقطة مِنْ (أ) إلى آخر البابِ.

(٣) هو عبدُ الله بنُ عَليّ بنُ إِسْحَاقَ الصَّيْمَرِيّ النَّحْوِيّ أَبُو مُحَمَّد. لم يُعلم عامُ ولادتُه، أو وفاتُه. مِنْ نُحاةِ القرنِ الرّابعِ الهجريّ. لَهُ التَّبْصِرةُ فِي النَّحْو؛ كتابٌ جليلٌ أَكثر مَا يشْتَغل بِهِ أهلُ الْمغربِ. ينظر: بغية الوُعاة ٢ / ٤٩.

الثالث: لا يعملُ مِنَ الثلاثةِ المتقدّمة إلا المصدرُ(١)، وبشروطٍ مذكورةٍ في كُتُبِ العربية، واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ.

قال مؤلِّفُها رحِمَه اللهُ تعالى: تمّتْ على يدِ جامعِها محمدٍ الصَّبّان لعشرِ ليالٍ بَقِيتْ من رمضانَ سنة ثمانٍ وسبعين ومائةٍ وألف. انتهى

ما جاء على «مَفْعِل»، أوْ «مَفْعَلٍ»، أو نحوهما مصدرًا، أو اسمَ زمان، أو مكان عـــرض وتحليـــل:

لهذا المؤلَّفِ قيمةٌ عظيمةٌ؛ لأنَّ عالِمَنا الصَّبّانَ قد تحدّث فيه عَنْ مبحثْ مهمٍّ مِنْ مباحثِ علمِ الصَّرْفِ، فوفَّاه حقَّه مِنَ الدِّراسةِ، والتَّحليلِ، والمناقشةِ، وترجِعُ أهمّيّتُه لما يلي:

١- أنّ فيه تفصيلًا لكلِّ ما قيل حولَ هذا الموضوعِ مِنَ المتقدّمين، والمتأخرين، مع مناقشةِ آرائِهم مناقشةً علميةً تَنِمُّ عَنْ غزارةِ علمِ صاحبِه، ورجاحةِ عقلِه، ورسوخِ قدمِه في هذا المجالِ.

٢- أنّه سجَّلَ فيه ما يدورُ حولَ هذا الموضوعِ مِنْ خلافاتٍ فيما يتعلّقُ ببِناء «مَفْعل» مِنْ حيثُ الكسر، أو الفتح.

٣- خُلوّ المكتبةِ العربيةِ – تقريبا – مِنْ تأليفٍ منفردٍ خاصّ بهذا المبحثِ.

---

(١) يعملُ المصدرُعملَ فعلِه بشروطٍ، منها: أنْ يكونَ مُظهرًا، مُكبّرًا، غيرَمحدودٍ، ولا منعوتٍ قبلَ تمامِه، والغالبُ إن لم يكنْ بدلًا مِنَ اللفظ بفعله تقديرُه به بعد أنِ المخفَّفة، أو المصدرية، أو «ما» أختِها.

كما يُشترطُ أنْ تكونَ ميمُه لغيرِالمُفاعلة.

ينظر: الكتاب: ١/ ١١٥ – ١١٦، ١٥٤، ١٨٩ –١٩٠، واللّباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١/ ٤٤٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠١١ – ١٠٢٦، وشرح التَّسهيل: ١٠٦/٣، ١٢٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٢٦ – ٢٤٠.

ومِنْ هنا تتّضحُ القيمةُ العلميةُ لهذا المؤلَّفِ الذي أزالَ فيه صاحبُه ما اكتنفه مِنْ غموضٍ، وجمع مسائلَه، وشواردَه، وعرَضَ فيه لأكثرِ الآراء التي قيلتْ فيه، ورجّحَ منها ما كان راجحًا، وضعَّف ما يراه منها ضعيفًا بالحُجَّةِ والبرهان.

بدأ الصّبّانُ المخطوطَ بالحديثِ عنْ صوغِ المصدرِ، واسمَي الزّمان والمكان مِنَ الفعلِ الثّلاثي، وقسّمه قسمين:

الأول: الصّحيح، والثّاني: المعتلّ، وبيانُهما على النّحو التَّالي:

أ – صوغ " المَفْعل" مِنَ الصَّحيح:

أفاد الصَّبّان أنَّه يُبْنَى المفعَل بفتح العين مِنْ كلِّ فعلٍ ثلاثيّ عينُ مضارعِه مضمومةٌ، أو مفتوحةٌ، سواء كان مصدرًا، أو زمانًا، أو مكانًا.

وما جاء مخالفًا لذلك فهو مِنْ قبيلِ الشّاذّ، سواءٌ كان المَفْعل مضمومَ العينِ، أو مكسورَها، وذكرَ رأيَ العلماء فيما جاء على: مَفْعُلٍ، أو مَفْعُلةٍ بضمّ العين.

وأوضح أنَّ ما عينُ مضارعِه مكسورةٌ يُبْنَى منه «مَفْعَلٌ» بفتحِ العينِ في المصدر، وبكسرها في اسمَي الزّمان، والمكان.

ونقل رأيًا مفادُه أنَّ المضعَّفَ المكسورَ العينِ في المضارعِ يجوزُ في مصدرِه الفتحُ، والكسرُ.

ب – صوغ المفعل من المعتل:

١ – أفاد الصَّبّان أنَّه يُبنى منه «مَفْعَل» بفتح العينِ للثلاثةِ: المصدرِ، والزّمانِ والمكانِ عند الجمهورِ.

وعقَّبه برأيٍ مفادُه أنّ اسمَي الزّمانِ والمكانِ مِنَ اللَّفيف المفروق بكسر العينِ، ولم أقف عليه عند غيرِه.

ثم أوضح أنّ ما جاء منه على غيرِ المفْعَل بفتح العين فهو مِنْ قبيلِ الشّاذّ.

٢ – صوغه من الأجوف: أبانَ الصّبّانَ أنَّ الأجوفَ الواويّ حكمُه حكمُ الصّحيحِ المضموم عينُ مضارعِه، فـ«مَفْعَل» منه بالفتح في الثّلاثة.

أمّا الأجوفُ اليائيُّ فالمفعَل منه بالفتح في المصدرِ، وبالكسر في اسمَي الزّمان والمكان في الغالب.

وهناك رأيٌ مقابلٌ لهذا مضمونُه أنّه قد يُوضَعُ كلٌّ مِنَ المصدرِ واسمَي الزّمان والمكان موضع الآخر، فيجوزُ كسرُ العينِ في المصدرِ، وفتحُها في الاسمين مطلقًا.

وأوضحتُ أنّ هناك رأيين آخرين في هذه المسألةِ لم يتعرّضْ لهما في رسالتِه.

٣ – صوغه مِنَ المثال : أوضح الصَّبّانُ أنَّ صوغَ المَفْعل منه فيه تفصيلٌ، وبيانُه على النَّحو التالي:

- إنْ ثبتتِ الواوُ في المضارع مفتوحةً؛ لفتح عينِ المضارعِ، ونقلتْ فتحتُه إلى الواو؛ لكونه مُضَعَّفًا بُنِي منه «مَفْعل» بالفتح في المصدرِ، وبالكسر في الاسمين.
- إنْ ثبتتِ الواوُ ساكنةً؛ لفتحِ عينِ المضارعِ؛ لعدمِ النَّقل بُنِي منه «مَفْعل» بالكسر في الثّلاثة عندَ أكثرِ العربِ، وبعضُهم يفتحُها في المصدرِ، ويكسرُها في الاسمين.
- وما جاء مخالفًا لما سبقَ فهو شاذّ.
- هذا بالنسبةِ لغير طيئ، وأمّا طيئ فيُجرونه مُجرَى الصّحيحِ مطلقًا.
- ثمّ أعقب ذلك بالحديث عَنْ صوغه مِنْ غيرِ الثّلاثيّ، فأوضح أنّه يُصاغ منه المصدرُ، والاسمان على وِزان اسمِ المفعولِ مطلقًا.
- ثم أردفه بخاتمةٍ اشتملتْ على أمرين:
- أولُهما: إتيانُ ثلاثةِ مصادرَ على وزن «مَفْعُلة» بضمِّ العين.
- ثانيهما: توضيحُ الخلافِ بين سيبويهِ والأخفشِ في جوازِ إتيانِ المصدرِ على مَفْعول.

الرِّسالـــة في ميزان النّقـــد:

- تعرَّضْتُ في ثنايا البحث لبعضِ الهناتِ، أو التّجاوزاتِ التي وقع فيها الصَّبّانُ، وها هي ذي بعضُ المآخذِ العامةِ التي سجَّلتُها عليه:

١– إغفاله ذكرَ مصادرَ كثيرةٍ اعتمد عليها في رسالتِه، وقد قمتُ بتحقيقِها في موضعها مِنَ البحثِ، ومنها على سبيلِ المثالِ لا الحصر:

أ – الخصائص، والمنصف، والمُحْتَسب لابن جنّي:

اعتمد عليها في بيانِ إتيانِ المصدرِ على «مَفْعُل» بضمِّ العينِ، وذكر في الرِّسالةِ رأيين وردا فيها، وذكر ثلاثةً منها في حاشيته على الأشموني.

ب – تاج اللغة وصِحاح العربية للجوهريّ: اعتمد عليه في الرّدِ على مَنْ قالوا إنّ مَأقي على وزنِ «مَفْعِل» بكسرالعين.

جـ – ارتشاف الضّرب لأبي حيّان:

نقل منه بعضَ النُّصوصِ، ولم يُشر إليها، منها:

في إتيان المَفْعل مِنَ المثال الذي ثبتتْ واوُه ساكنةً في المضارع:

أفاد الصَّبّان تبعا لأبي حيان أنَّ بعضَ النُّحاةِ يفتحُ العينَ في المصدرِ، ويكسرُها في الاسمَين مِنَ المثالِ المستوفِي لما سبق.

٢ – قلة الشّواهد:

فقد استشهدَ بأربعةِ شواهدَ فقط مِنَ القرآن الكريم، وشاهدٍ منَ الشّعرِ الفصيح.

٣ – لم يتعرّضْ لشروطِ الفعلِ الذي يُصاغ منه المصدرُ والاسمان.

٤ – إغفاله تحديدَ أبوابِ بعضِ الأفعالِ المحتملةِ لأكثرَ مِنْ وجهٍ كـ «شرف» ففيه ثلاثةُ أبوابٍ، هي: ظرُف، ونصر، وضرب.

٥ – اقتصرَ في توجيهِ الشَّاهد الشِّعريّ على أنّ ممسانا ومُصْبَحنا للزَّمان فقط، مع أنّهما يحتملان المصدريةَ.

٦ – افترض أنّ في مضارعِ «حلّ» وجهين: الضّمّ، والكسر، ولم يقِفْ على مصدرٍ يؤيّدُه في ذلك، وقد صرّح أبوحيانَ منْ قبله بهذا حيث قال في البحر المحيط: وحلّ بِالْمَكَانِ: نَزَلَ بِهِ، وَمُضَارِعُهُ جَاءَ بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا[1].

أهـــمُّ مصـــادرِ الرِّســـالة:

(١) ينظر: البحر المحيط : ٢ / ٩٧ – ٩٨.

اعتمد الشّيخُ الصّبانُ في تحريره وتأليفه لرسالته على بعضِ المصادرِ والمراجعِ النحويَّةِ، والصَّرفية، وغيرِها، ومِنْ هذه المراجعِ التي نصَّ عليها:

١- الكتاب لسيبويه.

٢- التَّبصرة والتّذكرة للصّيمَرِيّ.

٣- لامية الأفعال لابن مالك.

٤- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل للبيضاويّ .

٥- المصباح المنير للفيومي.

٦- القاموس المحيط للفيروزآبادي .

شـــــواهـد الرِّســـــالة :

جاءتِ الشّواهدُ التي استشهد بها الشَّيخُ الصبّانُ في هذه الرِّسالةِ قليلةً، ولعلّ هذا راجعٌ إلى طبيعةِ الموضوعِ الذي يُعالجُه، وقد انحصرتْ شواهدُه في: القرآنِ الكريمِ، والشّعرِ فقط، وبيانُها على النّحوِ التّالي:

أولًا: شواهد القرآن الكريم:

استدلَّ بأربعِ آياتٍ مِنَ القرآنِ الكريمِ،هي :

قولُه تعالى: (وَيعْلَمُ وَمُسْتَوْدَعَهَا)هود (٦)

وقوله سبحانه: (بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) هود (٤١)

وقوله سبحانه: (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) سبأ (١٩)

وقوله سبحانه: (أَيْنَ الْمَفَرُّ)القيامة (١٠)

ثانيًا: شواهده مِنَ الشّعر :

استدلّ بشطرِ بيتٍ واحدٍ، هو:

الحمدُ لله مُمْسانا ومُصبَحُنا.

الفهـــارس

أولًا: فهرس الشواهد القرآنية:

الآيـــــــــة	اسم السورة	رقمها	الصفحة
وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا	هود	٦	١٠٥٤
بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا	هود	٤١	١٠٥٥
وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ	سبأ	١٩	١٠٥٤
أَيْنَ الْمَفَرُّ	القيامة	١٠	١٠٤٣

ثانيًا: فهرس الشّواهد الشّعرية:

البيت	البحر	قائله	الصفحة
الحمد لله مُمْسانا ومصبَحنا	البسيط	أمية بن أبي الصّلت	١٠٥٤

ثالثًا: فهـــــرس الأعـــلام:

الاســـــــم	الصفحة
الأخفش	١٠٥٧
أكثر العرب	١٠٥٣
البيضاوي	١٠٥٥
سيبويه	١٠٣٧
ابن مالك [صاحب لامية الأفعال]	١٠٤٢
يعقوب بن إسحاق[ابن السّكِّيت]	١٠٥١

رابعًا: فهـــــرس القبـــائل:

الاســـــــــم	الصفحة
أهل الحجاز	١٠٤٣
بنو تميم	١٠٤٣
طيئ	١٠٤٤

خامسًا: فهرس المصادر والمراجع في التّحقيق

الاســـــــــــم	الصفحة
أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل للبيضاوي	١٠٦٢
التّبصرة للصّيمري	١٠٦٢
القاموس المحيط	١٠٦٢
لامية الأفعال	١٠٦٢
المصباح المنير	١٠٦٢

□

سادسًا: فهرس مصادر ومراجع البحث:

*** القرآن الكريم ***

- الأعلام لخيرِ الدِّينِ الزِّرِكْليّ ط دار الجيل – بيروت .
- أنوارُ التّنزيلِ وأسرارُ التَّأويل للبيضاويّ ط دار الجيل – بيروت.
- البحرُ المحيط لأبي حيانَ الأندلسيِّ ط دار الفكر ١٩٩٢ م
- بُغيةُ الوُعاة في طبقات اللُّغويين والنّحاة للسّيوطي ت محمد أبي الفضل. ط عيسى الحلبي ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .
- تاجُ العروس للسّيّد محمد مرتضى الزّبيدي . المطبعة الخيرية بجمالية مصر ١٣٠٦ هـ
- تاجُ اللُّغةِ وصِحاحُ العربية لإسماعيلِ بنِ حمّادٍ الجوهريّ ط الثانية ١٩٧٩ م.
- الجامعُ لأحكامِ القرآن للقُرطبيِّ ط دار الشّام – بيروت لبنان.الثانية .
- حاشيةُ الصّبانِ على شرح الأشموني ط عيسى الحلبي.
- حليةُ البشرِ في تاريخِ القرنِ الثالثَ عشرَ لعبد الرزَّاقِ بنِ حسنِ بنِ إبراهيمَ البيطار الميدانيّ الدمشقيّ (ت ١٣٣٥هـ) – تحقيق محمد بهجة البَيطار – من أعضاء مجمع اللغة العربية – نشر دار صادر، بيروت. الطبعة: الثانية ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
- الخصائصُ لأبي الفتح عثمان بن جنّي ت أ / محمد علي النّجّار . ط دار الهدى للطباعة والنَّشر بيروت – لبنان . الثانية.
- ديوانُ أميةَ بنِ أبي الصَّلْت ط بيروت ١٣٥٣ هـ .
- ارتشافُ الضَرب مِنْ لسان العرب لأبي حيانَ الأندلسيِّ ت أ د / مصطفى النّمّاس . الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .
- شرحُ التّسهيلِ لابن مالك ت الدكتور / عبدالرحمن السّيد ، و الدكتور محمد بدوي المختون . ط هجر الأولى ١٩٩٠م.
- شرحُ شّافية ابن الحاجب لرضي الدّين ت أ / محمد محيي الدين وآخرين ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٩٨٢ م.

- شرحُ الكافية الشّافية لابن مالك ت الدكتور / عبدالمنعم هريدي ط دار المأمون للتراث .
- شرحُ المفصّل لابن يعيش . ط المنيرية بالقاهرة .
- الصَّبّانُ في حاشيته على شرح الأشموني . دراسة لآرائه ومصادره العلمية في الجزئين الأول والثاني للباحث (رسالة ماجستير ١٩٩٢م).
- القاموسُ المحيط لمجد الدِّين الفيروزآبادي . ط مؤسسة الرسالة . دار الرّيّان للتراث . الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.
- الكتابُ لإمام النحاة سيبويه ت أ / عبدالسّلام هارون . ط الخانجي الثانية ١٩٨٣ م .
- الكشفُ عَنْ وجوهِ القراءاتِ السّبعِ لمكّي بن أبي طالب . ط دمشق .
- اللّبابُ في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبريّ ت غازي مختار طليمات . ط دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان.
- لسانُ العرب لابن منظور ط دار المعارف . الثالثة .
- المصباحُ المنير للفيومي . مكتبة لبنان .
- المعجمُ المفهرسُ لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي ط دار الفكر.
- المقرّبُ لابن عصفور ت أحمد عبدالستار – عبدالله الجبوري. ط العاني – بغداد.
- المنصفُ لابن جني ت أ / إبراهيم مصطفى – أ / عبدالله أمين . ط مصطفى الحلبي ١٩٥٤ م
- منهجُ الأخفشِ الأوسط في الدِّراسة النّحويةِ تأليف عبدالأمير محمد أمين الورد. ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٥ م.
- منهجُ السّالك إلى ألفية ابن مالك [شرح الأشموني] ط الحلبي.
- همعُ الهوامع شرح جمع الجوامع للسُّيوط. نشر مكتبة الكليات الأزهرية. ط الخانجي. الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ.
- وفيّاتُ الأعيان لابن خِلِّكان ت أ/ محمد محيي الدين عبدالحميد ١٩٤٨م.

سابعاً: فهـــرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمةُ	١٠١٥
الهدفُ مِنْ تحقيق الرّسالة	١٠١٥
مقدمةُ الطبعة الثانية	١٠١٧
وصفُ النُّسخِ	١٠١٨
نماذجُ منَ المخطوط	١٠٢٠
الصّبان: مولُده، ونشأتُه	١٠٢٦
صفاتُه وأخلاقُه	١٠٢٦
منزلتُه العلميةُ	١٠٢٧
شيوخُه	١٠٢٧
مؤلفاتُه	١٠٣٠
تلاميذُه	١٠٣١
منهجُ التّحقيقِ	١٠٣٢
موازنةٌ بينَ الرّسالة والحاشية : أ – فيما يتعلّق بالأمثلة : ١ – صياغةُ المصدرِ الميميِّ مِنَ المضارعِ المفتوحِ العين، أو المضمومِها صحيحِ اللّام. ٢– مجيء المصدر مِنَ المضارعِ المفتوحِ العينِ صحيحِ اللّامِ. ٣– صوغ الزَّمانِ والمكانِ مِنَ المضارعِ المكسورِ العينِ . ٤– المصدرُ المصوغُ مِنَ المضارعِ الصحيحِ المكسورِ العين . ٥– المصدرُ مَنَ المعتلِّ اللّامِ. ب – ما يتعلّقُ بتفصيلِ بعضِ الآراءِ، أوالمسائلِ. ١ – المصدر مِنَ الأجوفِ اليائيّ. ٢ – صياغة اسمَي الزّمان والمكان مِنَ اللّفيفِ المفروق.	١٠٣٣

٣ – مجيء المصدرِ على «مَفْعول». جـ – اللُّغاتُ الواردةُ في بعضِ الأفعالِ: – ما شذّ مِنَ المكانِ، وأتى مُثلَّثَ العينِ. د – شروطُ الثُّلاثي الذي يُصاغُ منه المصدرُ: هـ – مجيء المصدرِ على «مَفْعُلة» بضمِّ العين:	
تحقيق الرسالة ما جاء على مفعِل، أو مَفْعَل، أو نحوهما مصدرا، أو اسم زمان، أو مكان عرض وتحليل أ – صوغ " المَفْعل" مِنَ الصَّحيح: ب – صوغ المفعل من المعتل: صوغه من الأجوف	١٠٣٩
الرِّسالةُ في ميزان النّقد	١٠٥٠
أهمّ مصادرِ الرّسالة	١٠٦١
شواهدُ الرّسالة	١٠٦٢
الفهارس	١٠٦٣
أولًا: فهرسُ القرآنِ الكريم	١٠٦٣
ثانيًا: فهرسُ الشّواهدِ الشّعرية	١٠٦٣
ثالثًا: فهرس الأعلام في التّحقيق	١٠٦٣
رابعًا: فهرسُ القبائل	١٠٦٣
خامسًا: فهرسُ المصادر والمراجع في الرّسالة	١٠٦٤
سادسًا: فهرسُ مصادرِ ومراجع البحث	١٠٦٥
سابعًا: فهرسُ الموضوعات	١٠٦٧